The Levant

www.THELEVANTNEWS.com

أغسطس 2021 م - 1442 هـ | العدد 26 — The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة

المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

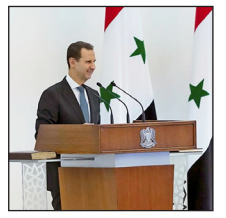

حقيقة الأدوار في إعادة ترئيس بشار

الصفحة: 2

تونس.. هجمة مرتدة بقلب الإخوان

الصفحة: 3

لماذا رفضت مصر لقاء ثانياً مع تركيا؟

الصفحة: 6

الحلمُ العثمانيّ وقنصُ الثّورةِ السورية

الصفحة: 14

بوادر الانشقاق تضرب حركة النهضة في تونس

صدر بيان مفاجئ لكوادر في حركة النهضة التونسية وقّعه 130 شاباً بينهم نوّاب تحت عنوان "تصحيح المسار" طالبوا قيادتهم بحل المكتب التنفيذي للحركة الإخوانية، ودعوا زعيم الحركة راشد الغنوشي لتغليب مصلحة تونس فوق أي اعتبار بعد فشل القيادات بتلبية حاجات التونسيين، وقد اعترفت قيادات الحركة بعد إجراء سعيّد بارتكاب الأخطاء خلال فترة وجودهم في السلطة ودعوا للحوار مع الرئاسة.

فيما ردّ الرئيس قيس سعيّد مؤكّداً أنه لن يتحول إلى دكتاتور كما يقول البعض، وهو يعلم جيداً النصوص الدستورية ويحترمها، وهو الحاصل على 70% ثقة الشعب التونسي في يوليو 2019.

وقد راقب سعيّد الاحتجاجات الواسعة في 25 يوليو في كل محافظات تونس على أداء حكّام البلاد، ووقتئذ رفع المحتجون الشباب شعاراتهم الغاضبة وطالبوا برحيل حركة النهضة وحكومة هشام المشيشي لما آلت له الأوضاع الاقتصادية.

ولم يمر وقت طويل لتتحول التظاهرات إلى مواجهات في عدة مناطق، خاصة بعد حرق الشباب لواجهات مقرات حركة النهضة الإخوانية في عدد من المناطق.

لتدفع جملة التطورات تلك سعيّد، في يوم 7/25 إلى تنفيذ "تصحيح المسار الديمقراطي" معتمداً على تفسير المادة 80 من الدستور التي تمنح رئيس الجمهورية صلاحية اتخاذ تدابير استثنائية، فجمّد عمل البرلمان لمدة ثلاثين يوماً وإعفى رئيس الوزراء هشام المشيشي من منصبه.

المشهد الدرعاوي يتعقّد..
إيران تحاول فرض سيطرتها، وترتيبات روسيا هشة

يتعقّد المشهد في الجنوب السوري الذي يشهد مستويات متعددة من الصراع، بين كلٍ من روسيا وإيران وإسرائيل، نظراً لأهمية الموقع الاستراتيجية الذي تحمله هذه المنطقة.

ومؤخراً، ارتفع منسوب التوتر في درعا مع خرق النظام السوري بدعم من اللاعب الإيراني الاتفاق الأخير الذي عقده مع أهالي المنطقة ل " حقن الدماء"، برعاية روسية.

اتفاق وُلد ميتاً مع سعي حزب الله مدعوماً من إيران والنظام السوري لخرق الاتفاق في درعا البلد وطفس التي تسيطر عليها فصائل المعارضة.

الاتفاق الأخير 26 يوليو برعاية روسية بين نظام الأسد، واللجان المحلية الممثلة عن أحياء "درعا البلد"، قضى بفرض "تسوية" للمطلوبين أمنياً وتسليم السلاح الخفيف الموجود بيد عدد من الأشخاص، على أن يتم لاحقاً إعادة انتشار عناصر من قوات الأسد في 3 مناطق يراها أبناء المحافظة "استراتيجية"، ومن شأنها أن تتيح لقوات الأسد إحكام قبضتها الأمنية والعسكرية على المنطقة كاملة.

جاء ذلك مقابل فك الحصار المفروض على درعا البلد منذ شهر، ووقف عملية عسكرية كان النظام يحشد لها منذ أيام.

أمر خرقته قوات الأسد، واستقدمت قوات من "الفرقة الرابعة" التي تحتوي عناصر إيرانية تقدر أعدادها بـ"الآلاف.

وفي حال أحكمت قوات النظام السوري سيطرتها على درعا البلد، وهو أمر مرهون بالسياسات الإقليمية ولاسيما روسيا لا بإرادة النظام السوري، لن يبقى أمامها سوى بلدة طفس في الريف الغربي، ومدينة بصرى الشام ومحيطها التي تنتشر فيها قوات القيادي السابق في المعارضة، أحمد العودة.

تخبّط داخل النظام الإيراني.. بسبب الأحواز

اعترضت نهاية يوليو، وزارة النفط الإيرانية على تصريحات أطلقها نائب منظمة البيئة الإيرانية بخصوص تجفيف مناطق من الهور العظيم لاستخراج النفط من قبل شركات صينية، وزعمت الوزارة عبر بيان أن عمليات استخراج النفط في تلك المنطقة تخضع لشروط التنقيب البحري، ولم تكن هناك حاجة لتجفيف الهور أو الحد من وصول المياه إليه.

جاء ذلك عقب أن أكد مسؤول في منظمة البيئة الإيرانية سابقاً، أن "منطقة الهور العظيم، بمحافظة خوزستان تم تجفيفها بتصريح من مجلس الأمن القومي الإيراني لتسهيل عمليات شركة نفطية صينية"، فيما تعاني المنطقة من أزمة مياه وجفاف غير مسبوقة، ما أدى الى احتجاجات شعبية واسعة في محافظة خوزستان، ومجموعة من المحافظات المجاورة لها. وتجمهر آلاف المواطنين في خوزستان في الشوارع لأيام عدة، للتعبير عن استيائهم من أزمة نقص المياه التي جاءت بالتزامن مع أسوأ موجة جفاف تتعرض لها إيران في نصف قرن، وفي وقت يئن فيه الاقتصاد تحت وطأة العقوبات الأمريكية، وآثار جائحة "كوفيد19-".

حقيقة الأدوار في إعادة ترئيس بشار

جادالله محمد

الأسد في خطاب القسم الدستوري

ترتبط كوميديا الانتخابات الرئاسية السوداء غير المفاجئة في سوريا تماما بالقوى الخارجية الفاعلة في سوريا، وبشكل رئيس بأمريكا وروسيا، إضافة إلى إسرائيل طبعا، أما دور إيران فهو ثانوي، والأكثر ثانوية منه هو الدور التركي.

الدور الروسي:

يمكن بهذا الشأن وضع الفرضيات التالية:

-1الأسد أجرى انتخاباته معتمدا على دعم إيران وقواته الموالية، وفرضها على روسيا، وهذه الفرضية غير صحيحة فروسيا هي التي حمت نظامه من السقوط بعد فشل إيران، لكنها بالمقابل هيمنت عليه، و»باتت تتحكم بشكل شبه مطلق برأس النظام والجيش والقيادة العسكرية» وفقا للمتخصص في العلاقات الدولية الدكتور بشار نرش.

-2روسيا تتمسك بالأسد غير مبالية بأحد، فهو بات أداة لمد نفوذها العسكري والاقتصادي واستيلائها على المؤسسات السيادية والحيوية كمرفأ طرطوس والمطار الدولي وقطاعي الغاز والفوسفات وسواها في سوريا، لكن بقاءه يعني استمرار المواجهة الخطيرة مع أمريكا وبقاء الحصار الاقتصادي ومنع إعادة الإعمار، وتفاقم التدهور الشامل في سوريا، وهذا يهدد بثورة شعبية جديدة، يمكنها بدعم أمريكا وحلفائها التحول إلى حرب عصابات هذه المرة، وقد تسقط روسيا في مستنقع كأفغانستان سابقا، وروسيا تدرك هذا جيدا، ولذا يجب استبعاد هذه الفرضية أيضا.

-3روسيا تستطيع تغيير الأسد ولكنها تخشى أن يضعفها ذلك في سوريا، ولن تفعله دون ضمانات أمريكية لمصالحها، وهذه فرضية يؤيدها البروفيسور محمود الحمزة المتخصص بالشؤون الروسية، فيقول: "موسكو تخاف من استبدال الأسد من دون ضمانات أميركية، وتخشى أن تفقد كل شيء إذا رحل الأسد، لأنها ربطت كل نشاطها ودعمها لشخصه... أعتقد أنّ لدى موسكو مرشحين احتياطيين، ولكنها تخشى الحديث عنهم حاليًا"، وهذا يتناقض مع الكلام عن هيمنة روسيا على المؤسسة العسكرية التي تغنيها عن شخص الأسد.

-4روسيا تستطيع ولا تخشى تبديل الأسد، ولكنها لن تفعله إلا بمقابل يرضيها من أمريكا والغرب، وبهذا الخصوص يقول الصحفي والمحلل السياسي اللبناني المخضرم عبدالوهاب بدرخان: "أكّد دبلوماسيون غربيون مطّلعون تكراراً أن موسكو لا تتخلّى عن بشار الأسد إلا لقاء صفقة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الملفات غير السورية"، وهذا يمكن اعتباره عنصرا مؤثرا في الموقف الروسي.

وعليه يمكن القول أن روسيا توازن بين فوائد هيمنتها على الأسد أو المقايضة به ومخاطر التشبث به أو التخلي عنه.

الدور الإيراني:

إيران تصر على بقاء الأسد وتراه الضامن الوحيد لمصلحتها في سوريا، وهي لا تؤيد فقط تمديد رئاسته، بل وتلعب فيه أيضا دورا دافعا.

أما العلاقات بين روسيا وإيران ونظام الأسد، فتتباين حولها الآراء بين من يرى -كالمنسق العام بين فصائل الثورة السورية الدكتور عبد المنعم زين الدين- أن الأسد يثق بإيران أكثر ويدرك أن روسيا بخلاف إيران قد تتخلى عنه إذا وجدت الصفقة المناسبة، ومن يرى -كبعض الأوساط الأمنية الغربية- أن الأسد يحس بوطأة العلاقة مع إيران، ويستعين بروسيا لتخفيف ضغطها، ومن يرى أنه يستغل التنافس بين روسيا وإيران، فيتقرب من إحداهما أكثر كلما شعر بأن الأخرى تزعجه، و»يمارس عادته القديمة في اللعب على الحبال» كما يقول الكاتب اللبناني سركيس نعوم.

الدور الإسرائيلي:

ما يحدث في سورية يمس مباشرة أمن إسرائيل، التي تفضل «الحكم الأسدي» على أي حكم آخر في سوريا بعد أن ووجدت فيه الحارس الأمين لحدودها لأربعة عقود، لكن النفوذ الإيراني يضايقها، ولإضعافه وتقليصه تكرر ضرب القوات الإيرانية وحلفائها داخل سورية، وربما يحدث هذا بموافقة روسيا، التي من مصلحتها بدورها تحجيم المنافسة الإيرانية في سوريا، وبما أنه لا يمكنها الاصطدام المباشر بنفسها مع إيران لأسباب إستراتيجية وعسكرية وسياسية، فهي تجد في إسرائيل خير من يفعل ذلك، أما إسرائيل التي تتمتع بعلاقات جيدة مع روسيا، فهي تحبذ عودة نظام الأسد المستضعف، الخاضع فقط للهيمنة الروسية الصديقة، ولذلك لا يستبعد اتفاق روسيا وإسرائيل على إعادة تعويم نظام الأسد مقابل المصالحة مع إسرائيل وتحجيم دور إيران في سوريا.

واليوم يبدو أن عِرابة مفاوضات السلام بين إسرائيل ونظام الأسد قد انتقلت من يد أمريكا إلى يد روسيا، والأحاديث تكثر عن مساع روسية لتسوية إسرائيلية أسدية، تقنع فيها روسيا إيران بالابتعاد بما يكفي عن الحدود الإسرائيلية.

الدور التركي:

عند بداية الثورة السورية راهنت تركيا على انتصارها السريع مثل ثورات العربي الأخرى، فسارعت لدعم المعارضة تمهيدا لعلاقات مميزة مع النظام البديل المتوقع لنظام الأسد، ولكن الثورة السورية دفعت في مسارات صراعية مختلفة تماما، فتخبطت سياسة تركيا، وساءت علاقتها مع أمريكا، فحاولت التقارب مع روسيا، لكنها خذلتها أيضا، وزاد من تخبطها تنامي قوة "قسد" المحتضنة أمريكيا، وهكذا اقتصر دور تركيا سورياً على مناطق سيطرة بعض القوى السورية المعارضة الموالية لتركيا في شمال غرب سوريا، أما دورها في اللجنة الراعية لـ "عملية أستانا"، فثبت أنه شكلي وأن روسيا اصطنعت هذه العملية فقط للالتفاف على "مسار جنيف" ولكسب الوقت للإجهاز على الفصائل المسلحة التي كانت تحارب النظام الأسدي .

واليوم تسعى روسيا عبر المصالحة الإسرائيلية الأسدية إلى فتح مسار جديد «للقضية السورية»، يتم فيها عزل تركيا، وتخفيض النفوذ الإيراني، والحفاظ على الأسد الذي يصبح بقاؤه في السلطة لازما لهذه التسوية وغيرها من الأغراض .

مع ذلك فوفقا للدبلوماسي الأمريكي جيمس جيفري، الذي عمل مع إدارات جمهورية وديمقراطية، وكان مبعوث ترامب إلى سوريا، فلدى الجيش التركي بين 20 إلى 30 ألف مقاتل في شمال غرب سوريا، مدعومين من أميركا وأوروبا وحلف شمال الأطلسي، وقادرين على منع وصول النظام إلى إدلب إن حاول ذلك .

الدور الأمريكي:

ثمة مؤشرات لسياسة مختلفة لإدارة بايدن عن سياسة ترامب التي أضعفت الدور الأمريكي في سوريا، وقد نوه جيمس جيفري إلى ضرورة حفاظ أمريكا على وجودها في سوريا بحكم «أطماع» موسكو التي لا يمكن أن تخدم إلا النظام الحاكم هناك ، كما أعلن جيفري ديلورنتس، نائب المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة بالإنابة، بـ" أن إدارة الرئيس جو بايدن لن تعترف بنتائج الانتخابات الرئاسية في سوريا إذا لم يتم التصويت تحت إشراف الأمم المتحدة ويراعي وجهة نظر «المجتمع السوري بأسره»".

لكن هناك من يرى أن أمريكا لا ترفض بشكل قطعي بقاء الأسد في الحكم، فبرأي الدكتور محمود حمزة مثلا، يوجد حاليا تفاهم وتنسيق أمريكي روسي إسرائيلي بخصوص سوريا، وأن من مصلحة هذه الدول بقاء نظام الأسد، وروسيا نفسها التي تدخلت عسكريا في سوريا بموافقة أمريكا، لا يمكنها أن تفرض سيطرتها على سوريا وتتجاهل الدور الأمريكي .

أما جميس جيفري فقد قال في حديث لصحيفة الشرق الأوسط في 2021/12/3 أن لدى أمريكا العديد من الوسائل لإبقاء دمشق في" صندوق العزلة"، والعقوبات واحدة منها، وأن القرار الأممي 2254 هو شرط لأية تسوية مقبولة في سوريا، وأن الأمريكان أوضحوا للروس أنهم سيستخدمون سياسة" الخطوة خطوة "في حال قبول هذه الشروط، وأنهم سيخففون الضغط خطوة بعد خطوة ويرفعون العزلة الدبلوماسية والعقوبات، وأن هذا الأمر لا يتعلق بقبول الأسد به.

خلاصة:

وهكذا يمكن القول أن تمديد رئاسة بشار هو إجراء شكلي روتني عديم التأثير على موازين القوى والمواقف الفاعلة في القضية السورية، ولا يقدم ولا يؤخر في عملية الحل، وقد يتوهم النظام وموالية من منافقين وشبيحة وانتهازيين ورعاع أنه إجراء حاسم، وربما تتوهم ذلك إيران أيضا، لكن ليس روسيا، وموقفها من الأسد ككل هو موقف تجاري بحت، والتجديد الرئاسي له هو جزء صغير من الموقف الروسي الشامل، وبالتالي فموافقة روسيا على إجراء مهزلة الانتخابات هي خطوة عادية محدودة لإبقاء الوضع على ما هو عليه إلى أن يتم الاتفاق الدولي على حل كلي للقضية السورية، وهذا قد يطول وقته.

تونس.. هجمة مرتدة بقلب الإخوان

رشا عمار

الرئيس التونسي قيس سعيد

على وقع غليان في الشارع السياسي وتدهور غير مسبوق للأوضاع الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وضلوع حركة النهضة الإخوانية بشكل مباشر في استغلال مؤسسات الدولة لصالح مشاريع وأجندات خارجية.

وبالتزامن مع احتشاد ملايين التونسيون بمختلف المدن والمحافظات للمطالبة بإسقاط الإخوان، أعلن الرئيس قيس سعيد الانحياز لإرادة الشعب بعدة إجراءات استثنائية استهدفت بشكل مباشر تطويق جماعة الإخوان في البلاد.

وفي ساعة متأخرة من مساء الأحد 25يوليو، أعلن سعيد تجميد كل سلطات مجلس النواب ورفع الحصانة عن كل أعضاء البرلمان وإعفاء رئيس الوزراء هشام المشيشي من منصبه.

كما قرر الرئيس التونسي تولي رئاسة النيابة العمومية للوقوف على كل الملفات والجرائم التي ترتكب في حق تونس، وتولي السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس حكومة جديد ويعينه رئيس الجمهورية.

وفي كلمة له عقب اجتماع طارئ مع قيادات أمنية وعسكرية، قال الرئيس التونسي: "لن نسكت على أي شخص يتطاول على الدولة ورموزها ومن يطلق رصاصة واحدة سيطلق عليه الجيش وابلاً من الرصاص."

تأييد محلي ودولي

وتوالت ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية لمساندة قرارات الرئيس التونسي لحفظ أمن واستقرار البلاد وحمايتها من محاولات العبث، وأيدت القوى السياسية التونسية تحركات الرئاسة التي استندت على نص المادة 80 من الدستور التونسي والتي تمنح رئيس الجمهورية الحق في اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات في حال تعرض البلاد لخطر يهدد أمنها القومي.

تخوفات من عنف النهضة

وبالتزامن مع مظاهرات تونسية حاشدة واحتفالات استمرت لساعات متأخرة لصباح الاثنين، عبر مراقبون عن تخوفاتهم من رد الفعل من جانب حركة النهضة الإخوانية، والتي سبق أن استخدمت العنف داخل البلاد في الثمانينات، فضلاً عن استدعاء سيناريو العنف الإخواني في مصر في أعقاب ثورة 30 يونيو.

ويقول المحلل السياسي التونسي بسام حمدي إن قرارات الرئيس قيس سعيد تأتي في صميم معركته السياسية مع حركة النهضة، مشيراً إلى أن أهم أسباب هذه المعركة هي رغبة الرئيس التونسي في تطبيق القوانين وتطبيق الدستور بأحامه والتصدي لكافة أشكال التخريب السياسي، والفساد الحزبي الذي تمارسه حركة النهضة بمعية حزب قلب تونس.

شرعية دستورية

وفي تصريح لـ"ليفانت" عبر حمدي عن اعتقاده بأن الخطر الداهم الذي استشعره قيس سعيد هو التلاعب بمستقبل ومقدرات الشعب التونسي، وإثارة حرب أهلية وذلك هو ما دفعه لتسريع إعلان الإجراءات الاستثنائية في البلاد، بتجميد البرلمان التونسي ورفع الحصانة عن جميع أعضاءه، وأيضاً إعفاء رئيس الحكومة من منصبه.

ويوضح حمدي أن القرارات لم تكن وليدة اللحظة ولكنها نتاج مرحلة صعبة ويبدو أنه تم ترتيبها منذ فترة ولكن الرئيس انتظر توافر الإجراءات الدستورية اللازمة للإعلان عنها، مشيراً إلى أن الرئيس استند إلى أحكام المادة 80 من الدستور التونسي والتي تمنحه الحق في اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات لحماية أمن البلاد في حال تعرضها لأي خطر.

وتنص المادة رقم 80 من الدستور التونسي أن "لرئيس الجمهورية في حال الخطر الداهم الذي يهدد كيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، ويتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس ومجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن (الرئيس) عن التدابير في بيان إلى الشعب".

كما تنص على أنه "يحب أن تهدف هذه التدابير إلى تأمين عودة السير العادي لدواليب الدولة في أقرب الآجال، ويعتبر مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة، وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب، كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة".

"وبعد مضي 30 يوماً على سريان هذه التدابير، وفي كل وقت بعد ذلك، يعهد إلى المحكمة الدستورية بطلب من رئيس مجلس نواب الشعب أو 30 من أعضائه البت في استمرار الحالة الاستثنائية من عدمه. وتصرح المحكمة بقرارها علانية من أجل أقصاه 15 يوماً".

وتقول المادة المذكورة: "ينهى العمل بتلك التدابير بزوال أسبابها. ويوجه رئيس الجمهورية بياناً في ذلك إلى الشعب".

وأكد حمدي أن الرئيس التونسي بات لديه أدلة على تورط بعض الجهات السياسية وفي مقدمتها النهضة في عمليات فساد سياسي وإداري وتبيض أموال والتلاعب بمؤسسات الدولة لصالح أجندات خارجية وسيتم ملاحقة النواب المتورطين في ذلك ومحاسبتهم.

وتوقع حمدي أن تنظم حركة النهضة مظاهرات واعتصامات خلال الفترة المقبلة للرد قرارات الرئيس، مشيراً إلى أنهم قد يتصرفون مثل إخوانهم في مصر عقب ثورة 30 يونيو (حزيران) 2013، مؤكداً أن الجماعة تعلم كل العلم أن الرئيس التونسي لن يجلس معهم ولن يقبل التفاوض على أي ملفات في الوقت الراهن لأنه يدرك مدى الجرم الذي ارتكبه عناصر التنظيم بحق الدولة التونسية وجميع مؤسساتها.

الجميع ينتظر ما سيحصل خلال الأيام القادمة، صحيح بأن أغلب الشعب قد فرح بما حدث نظراً لكل الظروف السيئة التي وصلتها البلاد نتيجة حكم الإخوان في تونس وخدمتهم فقط لمصالحهم الشخصية على حساب مصلحة الدولة والشعب وهو ما أدى إلى حالة من الاحتقان والسخط في صفوف عامة الشعب طبعاً استثناء أنصار النهضة والأحزاب الموالية لها.

ترقب وقلق

من جانبه قال الباحث التونسي في القانون العام بسام السويسي اليوم إن التونسيون في انتظار المواقف الرسمية لمختلف المنظمات الوطنية المشكلة للنسيج المجتمعي التونسي كالاتحاد العام التونسي للشغل، منظمة الأعراف، الهيئة الوطنية للمحامين.

وأوضح في تصريح لـ"ليفانت" أن موقف هذه المنظمات سيحدد نوعاً ما مصير قرارات الرئيس التونسي قيس سعيد، هل ستلاقي دعم مؤسساتي أم لا، مشيراً إلى إعلان الاتحاد العام التونسي للشغل المنظمة العمالية الأكبر في تونس مساندتها لقرار الرئيس في انتظار بقية المواقف الرسمية.

وتابع: "ننتظر كذلك مواقف الدول الأوروبية والدول الشقيقة لتونس لأن مواقفها مما حصل سينعكس على موقف تونس في المنطقة وعن تموقعها الجيوسياسي".

وأشار السويسي إلى أن الرئيس التونسي بصدد استكمال إصدار المراسيم و الأوامر الكفيلة بتطبيق هذه القرارات حيث اتبع القرارات الأولى بإقالة مجموعة من الوزراء هم وزراء الدفاع والداخلية والعدل.

وأشار إلى أهمية استكمال ما بدأه الرئيس التونسي من إجراءات من خلال معاقبة كل من أذنب في حق هذا الشعب ونهب خيراته وهو ما يمكن له القيام به بفضل سحبه الحصانة من كل النواب والوزراء وترأسه حالياً لجهاز النيابة العمومية.

وحول رد الفعل من حركة النهضة قال السويسي إنها بصدد لعب أوراقها الأخيرة، تحاول القيام بالضغط على "سعيد" حتى يسحب ويتراجع عن قراراته إذ حاول رئيس مجلس النواب، زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي الدخول رفقة نواب من حركة النهضة ومن كتل نيابية أخرى مثل ائتلاف الكرامة الالتحاق بمجلس النواب لكسر الحصار على المجلس إلا أن الجيش الوطني قام بمنعهم من الدخول من الباب الخارجي له تطبيقا لأوامر الرئيس: القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي يقضي بتجميد أعمال المجلس النيابي.

سوابق النهضة في ممارسة العنف

وأوضح أن النهضة الآن تقوم بحشد أنصارها عبر شبكات التواصل الاجتماعي وتدعوهم للنزول إلى الشارع والالتحاق بساحة البرلمان في محاولة للضغط على الرئيس قيس سعيد، مؤكداً أنه هناك مخاوف من لجوء النهضة إلى العنف خاصة وأن لها سوابق في ذلك وقياداتها متهمون بتنظيم وتنفيذ مجموعة من الاغتيالات التي طالت زعماء يساريين في تونس كالشهيد شكري بالعيد والشهيد محمد البراهمي.

هناك كذلك. من يتحدث عن إمكانية نشوب نزاعات مسلحة في الشوارع ولكن شخصياً استبعد ذلك نظراً لطبيعة الشعب التونسي المسالمة والتي لا يمكن أن تدفع بنا إلى الاقتتال أو إلى حرب أهلية إضافة إلى فضل فطنة وجاهزية مؤسستنا العسكرية والأمنية.

راشد الغنوشي

تونس وسيناريوهات سحب الثقة من الغنوشي

عبير صارم

عملية جمع الأصوات الـ109 أمر غير ممكن في الوقت الحالي ومرحلة ما بعد سحب الثقة إذا تمت ستتسم بالضبابية وعدم اليقين السياسي يعكس توالي المحاولات لسحب الثقة من راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة "الذراع السياسية للإخوان المسلمين" تنامي الغضب في وجه التنظيم الذي سعى مؤخراً للهيمنة على السلطة بفرض تعديل حكومي والتقليل من سلطة رئيس البلاد، ومؤخراً شهد البرلمان التونسي تحركاً جديداً في هذا السياق، حيث قارب عدد أصوات النواب الموقعة على عريضة سحب الثقة النصاب المطلوب لكنه لم يصل إليه بعد، وقد يكون من الصعب في الوقت الحالي إكمال النصاب، وسط انقسام سياسي حادٍ تشهده تونس، ناهيكَ عن مستقبل ضبابي مع انعدام الرؤية حول البدائل، في ظل خلافات بين الكتل نفسها التي تطرح عملية سحب الثقة.

مؤخراً، شهد البرلمان تحركاً جديدًا لسحب الثقة من الغنوشي، إذ شرعت 3 كتل نيابية وازنة في تونس، وهي (الكتلة الديمقراطية وكتلة الإصلاح وكتلة تحيا تونس)، الاثنين/ 12 يوليو من العام الحالي، في تفعيل لائحة سحب الثقة من رئيس البرلمان، راشد الغنوشي، لعزله من منصبه، بسبب انحرافه بالمؤسسة التشريعية وفشله في تسييرها وتحويلها إلى ساحة عنف بالتواطؤ مع مرتكبيه، بلغ عدد النواب الموقعين على سحب الثقة حتى الآن 106 توقيعاً وفقاً لعضو كتلة الإصلاح، نسرين العماري.

سحب الثقة أمر غير ممكن حالياً

تتطلب عملية سحب الثقة موافقة الأغلبية المطلقة من نواب البرلمان الـ(109)، وذلك بناء على طلب كتابي معلّل يقدم إلى مكتب البرلمان من ثلث الأعضاء على الأقل (73 توقيعاً)، ويعرض الطلب على الجلسة العامة للتصويت بسحب الثقة من عدمه، في أجل لا يتجاوز ثلاثة أسابيع من تقديمه لمكتب الضبط.

أمر يبدو غير ممكن في الوقت الحالي، بحسب تصريح لـ"مصطفى بن أحمد"، رئيس كتلة تحيا تونس، لـ"ليفانت نيوز"، مرجعاً السبب "لتشبث " قلب تونس "بعدم تغيير موقفهم".

وأوضح مصطفى، أنّ "أقصى ما يمكن فعله هو التعبئة خارج الحلف الثلاثي، قلب تونس والائتلاف والنهضة، والعدد 106، وهو أقصى ما يمكن الوصول إليه"، لافتاً إلى أنه "مازال من الصعب أن نبلغ عملية سحب الثقة دون تغيير في قلب تونس أو لربما في موقف بعض المستقلين القريبين من حركة النهضة".

اعتبر "رئيس كتلة تحيا تونس" أنّ التركيز فقط على تجميع الإمضاءات لسحب الثقة دون التفكير في البدائل ما بين الأسباب التي عطلت نوعاً ما الوصول للنصاب، لافتاً إلى أنه" ما زال هناك عدم وضوح فيما يخص البدائل، لأن الروابط هشة بين الأطراف التي تحاول سحب الثقة، وهذا أيضاً يشكّل عائقاً أمام المضي قدماً في هذا الملف".

مرحلة ما بعد الثقة ستكون ضبابية

في حال تم التوافق وجمعت الأصوات الـ 109 المطلوبة، ستواجه مرحلة من عدم اليقين السياسي، وستدخل في نفق جديد من عدم التوافق وضبابية الرؤية. ويشرح مصطفى: "إذا تمّ جمع الاصوات الـ109 سيكون هناك سحب للثقة، لكن سوف تطرح انتخابات جديدة، والانتخابات الجديدة سوف تطرح صعوبة في إيجاد توافق ما بين الأطراف التي تسحب الثقة من الغنوشي، الأمر الذي يعني وجوب اتفاق الأطراف مسبقاً على البديل للغنوشي، وهي إحدى الصعوبات التي تواجهها الأطراف.

وتابع: "تتمثل الصعوبة الأخرى، في أن طرح الثقة جاء خارج سياق الاتفاق على برنامج سياسي مرحلي، ولا متوسط المدى، لأنّ الرؤية غير واضحة بسبب العلاقات العدائية بين الأطراف التي تعارض الغنوشي، ما بين الدستوري الحر، وما بين الكتلة الديمقراطية"، موضحاً بأنّ "المشكلة تتمحور بأن سحب الثقة يجب أن يندرج ضمن خلق واقع سياسي جديد، خلق ميزان قوى جديد، خلق رؤية جديدة للعمل البرلماني".

وطالب "مصطفى" في تصريحه لـ"ليفانت نيوز" الأطراف بأنّ تعمّق النقاش بينها، وأن تطرح على نفسها مسائل مشتركة لكي تتخطى هذه العقبة التي ستسهل "ربما" إقناع " قلب تونس" أو جزء من "قلب تونس" بالتوقيع على عريضة سحب الثقة.

وحول سيطرة "الإخوان" على البرلمان قال "مصطفى": "إنّ حركة النهضة وحلفاءها استطاعت بالفعل، السيطرة المطلقة، على المجلس، استفادوا من العامل الموضوعي، وهو عامل الإجراءات الاستثنائية التي اشتغل بها المجلس نظراً لوباء كورونا".

سيطرة مطلقة للإخوان على البرلمان

وأضاف "رئيس كتلة تحيا تونس" بأنّ "حركة النهضة استفادت أيضاً من المواجهة المفتوحة مع "الدستوري الحر"، حيث إنّ هناك مواجهة يومية حادة، حوّلوا من خلالها سلطات الجلسة العامة التي هي سيدة القرار في الظروف العادية في الدستور، إلى أغلبيتهم البسيطة بمكتب المجلس"، موضحاً بأنّ "هنالك مكتب يدير المجلس مؤلف ١٣ عضواً، ينقسم بين سبعة أعضاء للنهضة وحلفائها، وستة ضدها.

وأصبحت قرارات المجلس تصدر بهذه الأغلبية البسيطة، وفق مصطفى، وتابع قائلاً: " وبالتالي همشت بقية النواب، وهمشت البرلمان، ومعنى ذلك أنّ هناك توظيفاً حزبياً وفئوياً واضحاً، ومعناها مطلوب من الأطراف المتحالفة ضد النهضة ان تفكر ملياً في هذا الموضوع، لأن النهضة وحلفائها مستفيدة كثيراً من هشاشة العلاقة بين هذه الأطراف، ونوع من الضعف السياسي والتنظيمي لهذه لأطراف، عليها أن تفكر مليا بهذا الموضوع لأنه من غير المعقول تقريباً نصف المجلس مهمش وأصبح لا تأثير له.

وسبق وأن واجه الغنوشي خطر الإبعاد من منصبه، في يوليو الماضي، عندما تقدمت 4 كتل نيابية بلائحة لسحب الثقة منه، أسقطها البرلمان في جلسة عامة، بعد تصويت 97 عضواً بـ"نعم" بينما عارض اللائحة 16 نائباً، فيما اعتبرت 18 ورقة ملغاة، إذ يعود الفضل في بقاء الغنوشي على رأس البرلمان، آنذاك، إلى حليفه حزب "قلب تونس".

عبير موسي تتعرض للضرب في البرلمان

الكتل التي تحركت مجدداً لسحب الثقة من الغنوشي قاطعت، قبل أسبوعين تقريباً، مكتب المجلس واللجان، اعتراضاً على تقاعس الغنوشي عن ملاحقة مرتكبي الاعتداء الجسدي بحق النائبة ورئيسة الحزب الدستوري الحر، عبير موسي، بجانب عدم تجاوبه مع طلبات تغيير جدول أعمال الجلسات العامة للبرلمان، خاصة فيما يرتبط بالوضع الصحي بالبلاد.

يشار إلى أنّ "موسى" تتعرض لسلسة ممنهجة من الاعتداءات من قبل نواب حركة النهضة وحلفائها داخل البرلمان، وقد تعرضت إلى الاعتداء بالضرب من النائب صحبي سمارة المنتمي سابقاً لائتلاف الكرامة، الجناح العنيف لحركة النهضة، تلاه اعتداء آخر من رئيس كتلة الائتلاف، سيف الدين مخلوف، المعروف بمعاداته للإعلام وارتباطه بشبهات دعم الإرهابيين في تونس.

وارتفعت الأصوات، في الآونة الأخيرة، داخل البرلمان، محذّرة من تداعيات استمرار بقاء الغنوشي في منصبه على الأداء البرلماني وعلى مستقبل الاستقرار السياسي في البلاد، واتسعت المطالب بابتعاده من المشهد السياسي، لتعبيد الطريق أمام الحل السياسي في البلاد.

النمسا.. بين يقظة السلطات وأساليب الإخوان الملتوية للتسرّب داخلها

أحمد قطمة

أقرّ المجلس الوطني في النمسا بتاريخ الثامن من يوليو الجاري، قانوناً جديداً لمكافحة الإرهاب والتطرف، يستهدف تمكين جهود الدولة لحظر نشاطات التنظيمات الإرهابية وملاحقة مموليها، ووفقاً لوزير الداخلية النمساوي، كارل نيهمر، تتيح التشريعات الجديدة تغليظ العقوبات على البيئات الحاضنة للمتطرفين وتسهل عملية مراقبتهم وكذلك مراقبة خطاب الكراهية والتشدد الديني واستغلال شبكة الإنترنت في هذه الأغراض، في ظلّ ما تعيشه أوروبا من مخاوف استغلال المتطرفين لقوانينها بغية التسرب داخل مجتمعاتها المحلية، أو المهجرين إليها.

نشاطات التنظيمات المتطرّفة

قرارات لم تأتِ عن عبث، فقد أشار تقرير لاحق صادر عن المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، في التاسع من يوليو، إلى قائمة المنظمات والجماعات المتطرفة، التي تعتبر دائرة في كنف التنظيمات المتطرفة في النمسا، ومنها، الهيئة الدينية الإسلامية في النمسا، أكاديميّة التّربيّة الدّينيّة الإسلاميّة، منظمة الشباب النمساوي المسلم، جمعية الملي جروس، الجمعية الدينية العربية، المجمع الإسلامي للحضارات، رابطة الثقافة الإسلامية في النمسا، والإخوان المسلمون.

وأفصح المركز عن جملة معلومات تتعلق بكل واحدة من هذه التنظيمات، مثل أنّ أنس الشقفة أحد أبرز قياديي الهيئة الدينية الإسلامية في النمسا، بجانب أن التأثير التركي على مجموعة من تلك الأسماء الواردة في التقرير، وأكد التقرير على جملة مخاطر لتلك التنظيمات والجماعات المتطرفة على النمسا، منها: تجنيد واستقطاب الشباب، نشر الفكر المتطرف، تحويل الثقافة الدينية – السياسية في النمسا.

أما الخلاصة التي يصل لها التقرير، فتقول إن نفوذ الجماعات المتطرّفة في النمسا، يتنامى، لاسيما تنظيم الإخوان المسلمين، بجانب امتلاكها نفوذاً على المجتمعات المسلمة في عدة مدن أبرزها فيينا وجراتس، مع ملاحظة أنّ هناك تحولاً لدى التنظيمات المتطرفة صوب تسريع عملية استقطاب الشباب وتجنيده في صفوفها، بجانب التحول على مستوى الخطاب المتطرف، كطريقة جديدة لتحقيق مكاسب سياسية داخل المجتمع النمساوي.

واعتبر التقرير الخطوة التي اتخذتها الحكومة النمساوية عبر حظر تنظيم الإخوان وأنشطته، خطوة في طريق طويل لمكافحة التطرف والإرهاب"، محذراً: "بات من المحتمل بعد قرار حظر جماعة الإخوان، أن يتزايد الخطر الذي يمثله العمل السري للتنظيم في المدن النمساوية، وأن يتوسع مدى التأثير غير المحدود لأيديولوجيات تنظيم الإخوان والجماعات المتطرفة على العناصر التابعة لهم".

وأوصى التقرير بمراجعة سياسات السلطات النمساوية صوب تنظيم الإخوان المسلمين والتنظيمات المتطرفة الأخرى، بجانب التأكيد على أهمية التصدي لفكر الجماعات الإسلامية الممولة من دول خارجية كقطر، إضافة إلى تركيا، وهو ما يستلزم تطوير آليات لمراقبة عناصر الجماعات المتطرفة وإنشاء هيكلية تعمل على تأهيل الأئمة، إضافة إلى إطلاق مبادرات جديدة وواعدة، تهدف إلى مكافحة التطرّف السيبراني، وتصميم وتنفيذ مشروعات فعالة لمكافحة التطرف، والعمل على مساعدة المسؤولين المحليين للتعرف على المشكلات التي تؤسس التطرف وسبل مكافحته .

النمسا ليست السباقة

لكن الخطوة النمساوية في إطار مكافحة الإرهاب والمنظمات الناشرة للتطرّف الديني، ليست جديدةً في أوروبا، ففي نهاية أبريل الماضي، أفصحت الحكومة الفرنسية، عن مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب والاستخبارات يرمي إلى منع الهجمات بشكل أفضل، لاسيما من خلال مراقبة أكبر للمواقع المتطرفة، وذكر وقتها، وزير الداخلية، جيرالد دارمانان، أن "النص سيعزز سلطة أجهزة الاستخبارات الفرنسية في مراقبة الأنشطة على الإنترنت"، مضيفاً أنّ المتطرفين "يستخدمون خطوط هاتف أقل بينما يستخدمون المزيد والمزيد من اتصالات الإنترنت".

فيما صدرت، بداية يونيو الماضي، دراسة عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، حذرت تحت عنوان "ذراع التطرّف: دلالات انتشار مدارس الإخوان في أوروبا"، من التزايد غير المسبوق لأعداد المدارس الإخوانية في أوروبا خلال العقدين الماضيين، خاصة في إسبانيا وفرنسا وهولندا وبريطانيا، مستغلة مساحة الحرية الممنوحة للمؤسسات الاجتماعية، من جانب تنظيم الإخوان، والتسلل باستغلال الشعارات الدينية لدى الجاليات الإسلامية لتجنيد أكبر عدد من الأعضاء داخل التنظيم.

وذكرت الدراسة أنه يوجد أكثر من 1000 مدرسة إخوانية في 100 دولة حول العالم أغلبها في أوروبا، كما أوضحت أنه من النادر، "ما تم اتهام المنظمات التعليمية لجماعة لإخوان بقضايا إرهابية بشكل مباشر في أوروبا، بينما لا يمكن تغافل مساهمتها في تعليم المتطرفين العنف، لذا لا يبدو نبذ مدارس الإخوان للعنف في أوروبا حقيقياً، فجماعة الإخوان، وخاصة الأعضاء الأوروبيين منهم، يؤيدون العمليات الإرهابية في الشرق الأوسط، بينما يدينون أعمال العنف في الغرب، مما يؤكد تبني جماعة الإخوان لأعمال عنف في الغرب إذا ما سنحت لهم الفرصة".

من أجل المستقبل

تحذيرات يبدو أن بعض الحكومات الغربية تتنبه له بشكل أكبر من السابق، إذ أطلقت ألمانيا، منتصف يونيو، برنامجاً لإعداد كوادر دينية، في محاولة لتخفيف نسبة رجال الدين المسلمين الآتين من الخارج، وهو ما كانت المستشارة الألمانية، أنغيلا ميركل، قد دعت إليه، عبر اعتماد برنامج لإعداد الأئمة اعتباراً من العام 2018 أمام النواب، بالقول إن "هذا الأمر سيجعلنا أكثر استقلالية وهذا ضروري من أجل المستقبل".

مستقبلٌ لا يبدو سيكون حاملاً للخير لا في الشرق ولا في الغرب، ما لم يتم وضع حد لتنظيمات الإسلام السياسي، المستترة بالدين لتمرير أجندات سياسية، كالتي حصلت في سوريا وفي ليبيا، من خلال فرض أطراف غريبة على حل القضايا الوطنية، في إطار مساعيها لاستعادة الخلافة المزعومة إن كانت خلافة داعش أو خلافة العثمانية، وعليه فليس من بديل للشعوب التواقة للعيش الكريم، إلا بوضع حدّ لتلك التنظيمات وأساليبها الملتوية للتسرب في المجتمعات.

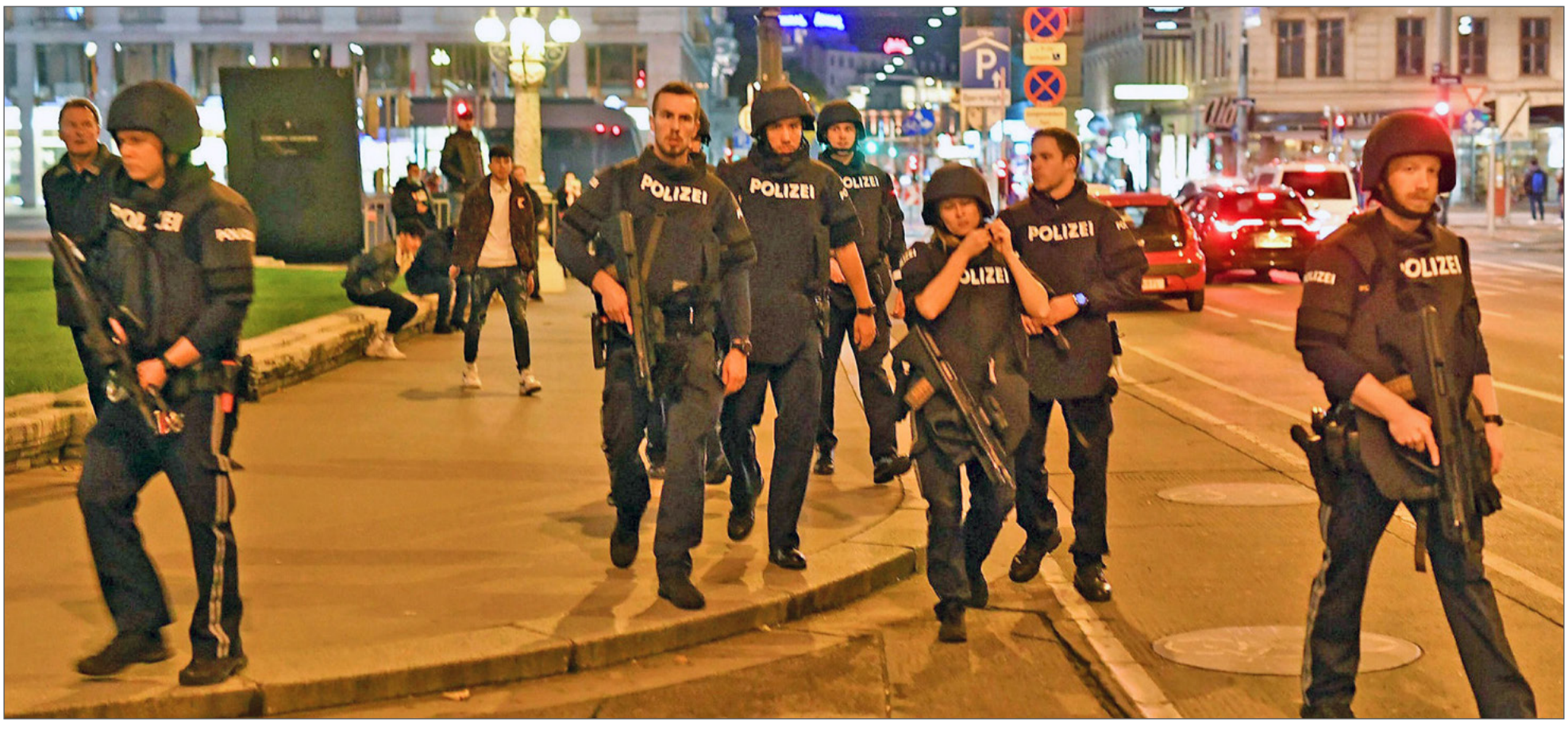

عناصر الشرطة النمساوية في فيينا

لماذا رفضت مصر لقاءاً ثانياً مع تركيا؟

رشا عمار

جمدت مصر ملف التفاوض مع تركيا على وقع خلافات حادة حول القضايا الخلافية ذاتها التي تسببت في إشعال الأزمة بين البلدين على مدار السنوات الماضية، ودون اتفاق أو توافق توقفت المناقشات، غير أن أنقرة عاودت مجدداً التلويح بورقة وقف الدعم المقدم لجماعة الإخوان والتضييق على المنصّات الإعلامية التي تبثّ خطاباً معادياً للقاهرة من أراضيها منذ أكثر من ثماني سنوات.

المناورة التركية، كما وصفها مراقبون مصريون، فشلت في إقناع القاهرة لإعادة النظر في موقفها الصارم بشأن المفاوضات، وفيما فضلت المصادر الرسمية التزام الصمت تجاه هذا الملف، أكدت مصادر أخرى في تصريح مقتضب لـ"ليفانت"، أنّ القاهرة رفضت عقد لقاء ثانٍ مع الأتراك بسبب استمرار السلوك التركي الذي ترفضه مصر بشأن ملفات ثلاثة، هي استمرار التواجد التركي في ليبيا، وممارسة استفزازات متواصلة من جانب أنقرة في شرق المتوسط، بالإضافة للدعم التركي المقدم لجماعة الإخوان، التي تُصنّفها القاهرة "إرهابيّة".

وقف الإعلام الإخواني.. هل يسهم في حلحلة الأزمة؟

ويرى الباحث المصري المختصّ بالشؤون الخارجية، محمد فوزي، أنّ الخطوة التركية الأخيرة، والتي تمثلت في طلب أنقرة من إعلاميين مصريين محسوبين على جماعة الإخوان المسلمين، التوقف عن نشاطهم الإعلامي في تركيا، سواء عبر القنوات التي تُبثّ من تركيا أو عبر شبكة الإنترنت، وتهديدهم بإبلاغ إدارة فيسبوك وتويتر بممارستهم التحريض على الكراهية ووقف صفحاتهم نهائياً، حال لم يستجيبوا لهذه التعليمات، كجزء من تحركات تركيا الرامية لحلحلة العلاقات مع مصر والدفع بها قدماً، كما حدث مع قطر، التي قطعت معها مصر في فترة وجيزة شوطاً كبيراً، وهو ما أكده تعيين الرئيس عبد الفتاح السيسي سفير فوق العادة لدى الدوحة لأول مرة منذ اندلاع الأزمة الخليجية، في خطوة تهيئ الأجواء لانطلاقة جديدة تتجاوز بشكل خاص عقدة جماعة الإخوان، هذا فضلاً عن التنسيق المشترك في عدد من الملفات.

ويقول فوزي في تصريح لـ"ليفانت": إنّ الخطوة التركية الأخيرة بشكل رئيسي بما تم الإعلان عنه من مصادر دبلوماسية مصرية، من تعليق المفاوضات مع تركيا بشكل مؤقت، وهو الأمر الذي يرتبط بقناعة القاهرة أن أي تقارب بين الجانبين يحتاج إلى تحول عملي في النهج والممارسات التركية في عدد من الملفات الحيوية، بعيداً عن ملف قنوات ومنصّات الإخوان الإعلامية الذي لا يعتبر من الملفات الجوهرية التي تتوقف أمامها مصر، وقد أكد هذا المعنى تصريحات المسؤولين المصريين في وزارة الخارجية من أن "الخطوة القادمة في ملف العلاقات مع تركيا سيحسمها وجود تحركات عملية تركية في الملفات التي تسبب حساسية"، وقد أدى الموقف المصري الثابت في هذا الملف إلى المزيد من التضييق التركي على المنصّات الإعلامية الإخوانية في تركيا، فضلاً عن لجوء أنقرة إلى الكويت التي لعبت دوراً مهماً في المصالحة الخليجية، من أجل تجاوز الانسداد الحادث في المباحثات مع مصر، وتليين موقف القاهرة، لكن هنا يجب الإشارة إلى وجود اختلاف كبير بين الحالتين القطرية والتركية، وهو ما عكسه التعاطي المصري مع كل من قطر وتركيا، إذ يصعب تكرار ما حدث مع قطر في حالة تركيا التي تتصادم مع مصر في العديد من الملفت الإقليمية.

هل تتخلى تركيا عن أطماعها التوسعية؟

وعبر "فوزي" عن اعتقاده بأنّ المحدد الحاكم لأي تحرك مصري في ملف العلاقات مع تركيا، هو الانتقال من مرحلة الأقوال إلى الأفعال، وتخلي تركيا عن أطماعها التوسعية وسياساتها العدوانية في المنطقة، ويعزز هذا التوجه المصري التلاعب الذي حدث من أنقرة، حيث تعهدت بخروج قواتها العسكرية والمرتزقة من ليبيا في اللقاء الذي عقده وفدها الدبلوماسي في القاهرة، مطلع أيار (مايو) الماضي، ثم جاءت في مؤتمر برلين الثاني الذي عُقد منذ أيام، وتحفظت على البند الخامس ضمن قرارات مؤتمر برلين والخاص بانسحاب المرتزقة والقوات الأجنبية، وأعلنت أنها سترفض أي آلية لإخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا، أيضاً أكدت أنقرة، في آذار (مارس) الماضي، أنها وضعت ضوابط على تصرفات قيادات الإخوان في أراضيها، وأخضعت وسائل الإعلام التابعة للجماعة لميثاق الشرف الإعلامي، ثم عادت هذه المنصات لمهاجمة واستهداف الدولة المصرية مرة أخرى.

ياسين أقطاي.. هل تناور تركيا باستخدام رجل أردوغان المقرب؟

بالرغم من المحاولات التركية المكثّفة للتقارب مع القاهرة على مدار الأشهر الماضية، والتزام جميع المسؤولين بالدولة بتغيير خطابهم السياسي والإعلامي تجاه القاهرة، وعلى رأسهم الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي كرر مغازلته للقاهرة عدة مرات وفي مناسبات مختلفة، إلا أن ياسين أقطاي، النائب السابق لرئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم بالبلاد ومستشار الرئيس التركي، لم يخفف أبداً من حدة هجومه ضد مصر بل زاد لحد غير مسبوق منذ الأزمة الممتدة من 2013.

وصباح الثلاثاء، شنّ أقطاي هجوماً حاداً على مصر والقيادة التركية التي وصفها بـ"المتساهلة" مع شروط القاهرة، قائلاً:" لسوء الحظ ومنذ البداية، تنعكس رسائل حسن النية من تركيا حول العلاقات التركية-المصرية، وحتى العلاقات التركية-السعودية بطريقة تصور تركيا وكأنها استسلمت في نهاية المطاف للأنظمة العربية الاستبدادية وتخلت عن كل مبادئها.

تسليم قيادات الإخوان.. مستحيل

وتابع أقطاي في مقال نشرته صحيفة "يني شفق"، أنه من المستحيل تسليم الشخصيات السياسية التي لجأت إلى تركيا، وقال، إن المستحيل الآخر لدى تركيا، هو أن تسحب وجودها العسكري من ليبيا.

ويرى المراقبون المصريون، أنّ أقطاي هو أحد أدوات اللعبة التركية لمساومة القاهرة، وأنه لايمكن بأي حال فصل تصريحاته عن التوجهات العامة لدى صانعي القرار في الداخل التركي مؤكدين أنه يعكس وجهة نظر حقيقية، ربما هي نفسها ما يعتقده الرئيس التركي الذي ينتمي تنظيماً للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان، ويعمل بشكل منظم على تنفيذ أهدافه في المنطقة العربية.

وبشكل عام، فإنّ حالة الجمود بين القاهرة وأنقرة ستظلّ مرهونة بمدى قدرة الثانية على تنفيذ مطالب الأولى، وأنه لا توافق بين البلدين قبل سحب كامل القوات التركية، وكذلك المرتزقة التابعين لها من الأراضي الليبية، والتوصل إلى اتفاق قانوني حول التحرك التركي في شرق المتوسط، وكذلك وقف الدعم التركي لجماعة الإخوان وتسليم المطلوبين لدى جهات القضاء المصرية.

وزير الخارجية المصري سامح شكري (يمين) ونظيره التركي مولود جاويش اوغلو

في إيران.. العسكر يتحكّمون بالساسة أحياءً كانوا أم أمواتاً

محمد جواد ظريف

في نهاية أبريل الماضي، أفاد موقع "إيران إنترناشيونال" المعارض، بحصوله على ملف صوتي لوزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، أشار فيها إلى تدخلات قاسم سليماني، القائد السابق لفيلق القدس، وأنه "ضحى بالدبلوماسية من أجل العمليات الميدانية للحرس الثوري"، وأشار الموقع، إلى أنّ "المقابلة التي استمرت أكثر من 3 ساعات مع الاقتصادي الموالي للحكومة، سعيد ليلاز، وأجاب ظريف فيها على أسئلة حول "سياسات وزارة الخارجية خلال فترة ولايته".

تلك التصريحات أشعلت حرب تصريحات بين أركان النظام الإيراني، الذي يتحكم فيه العسكر بالساسة، وبشهادة كبير دبلوماسييهم وزير الخارجية، الذي أكد أنّ نفوذه في السياسة الخارجية للبلاد كان صفراً، مقارنة مع نفوذ سليماني.

مُحاولات فاشلة للتأويل

وقد علق المتحدّث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، ، على التسريب، محاولاً تقديم تفسير قد يرفع الحرج عن ظريف، والأهم يفند حقيقة تحكم العسكر بالساسة في النظام الإيراني، فقال إن "الملف الصوتي الذي نشر عن ظريف هو ملف مجزأ ومجموعة مختارة من محادثة داخلية مدتها 7 ساعات، ولا تعكس بأي حال من الأحوال مستوى الاحترام والمديح الكبير والتقدير الذي تحدث به وزير الخارجية في المحادثة حول حكمة ورشادة الشهيد سليماني والدور الفريد من نوعه الذي لعبه في النجاحات التي حققتها إيران في المنطقة"، على حدّ قوله.

لكن ورغم ذلك، ما لبثت أن بدأ النزاع بين أقطاب السلطة في طهران، بين من أراد تصديق ومن لم يرد تصديق ما قاله ظريف، فأكد عضو هيئة رئاسة البرلمان الإيراني، أمير أبادي فراهاني، أنّ "البرلمان سيحقق في تسريب معلومات سرية عن البلاد في قناة معادية لإيران"، وأنهم "سيقدمون خونة الشعب والبلد إلى القضاء"، ليضحى معها ظريف في دائر الاتهام، وليس بأي تهمة، بل بالخيانة مرةً واحدة.

فيما ردّت وكالة أنباء "فارس" الإيرانية، المقربة من الحرس الثوري، على تصريحات ظريف عبر عدد من المقالات، وقالت في أحد تلك المقالات إنه "لم يكن خفياً على أحد المواقف واختلافات ظريف مع التوجه العام للثورة الإيرانية، وبالطبع أصبحت أكثر وضوحاً بهذا التسريب الصوتي".

بينما كتبت وكالة "فارس" في مقال، إن "ظريف في هذا التسريب وعبر مواجهته بطل الميدان، أي قاسم سليماني، وصل إلى حدود الدمار السياسي"، وأضافت أنّ "لصوص وناشري هذا الملف الصوتي سعوا وراء هدفين، الأول إلقاء اللوم على الميدان، أي دور الحرس الثوري في المنطقة، في حال فشل مفاوضات الاتفاق النووي، والثاني إظهار أن رئاسة الجمهورية لا دور لها في إدارة البلاد، وأن المشكلات لا تحل بتغيير الرئيس".

مؤامرة تستوجب الملاحقة

وكالعادة، فعند ظهور أي فضيحة في أي نظام شمولي، يسعى فوراً إلى اتهام الخارج بالتآمر عليه وتحضيرها، حتى لو كانت تلك الفضيحة من لدن النظام نفسه، وهو ما ذهب إليه المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي ربيعي، والذي قال، في السابع والعشرين من أبريل: "نعتقد أن سرقة المستندات هي مؤامرة ضد الحكومة، والنظام (السياسي للجمهورية الإسلامية)، ونزاهة المؤسسات المحلية الفاعلة، وأيضاً مؤامرة على مصالحنا الوطنية"، مضيفاً: "أمر الرئيس وزارة الأمن (الاستخبارات) بتحديد الضالعين في هذه المؤامرة".

فيما زعم إسحاق جهانغيري، النائب الأول للرئيس الإيراني السابق، حسن روحاني، في الثلاثين من أبريل، أن تسريب تصريح ظريف، قد يكون ناجماً عن "مؤامرة سعودية إسرائيلية"، قائلاً: "أعتقد أنّ هناك مؤامرة سعودية إسرائيلية مع قناة إيران إنترنشونال لإشغال البلاد بقضية أخرى بينما نخوض مفاوضات في فيينا مع خمس قوى كبرى"، على حدّ وصفه.

لكن ما دحض فرضية المؤامرة، هو ردة فعل وزير الخارجية الإيراني على الهجمات التي تعرّض لها على خلفية التسريب الصوتي، حيث نشر ظريف مقطعاً صوتياً من التسريب نفسه عبر تطبيق "إنستغرام"، قال فيه: "أعتقد أننا لا ينبغي أن نعمل من أجل التاريخ.. دعونا لا نقلق بشأن التاريخ، دعونا نخشى من الله والناس"، وهو ما يشير بجلاء إلى إيمان ظريف بكل ما جاء في التسريب، حول تحكم سليماني بالخارجية الإيرانية.

دعوات لمحاسبة ظريف

لتتفاعل القضية أكثر من خلال المطالبات بمحاسبة ظريف، إذ دعا النائب في البرلمان الإيراني، حسين حق وردي، ظريف إلى تقديم استقالته من تلقاء نفسه أو مواجهة "إقالة حتمية" بعد استجوابه في البرلمان، قائلاً: "من الأفضل لظريف تحكيم العقل والاستقالة من تلقاء نفسه، لأنّ البرلمان سيستدعيه للاستجواب وستكون إقالته حتمية".

فيما ردت زينب سليماني، ابنة قاسم سليماني، على ظريف، قائلةً في "تويتر": "تكلفة الميدان في سبيل الدبلوماسية"، مرفقة التغريدة بصورة ليد والدها بعد اغتياله مباشرة، حيث قتل سليماني وأحد متزعمي مليشيا الحشد الشعبي العراقي، وهو أبو مهدي المهندس، وعدد من المسؤولين الإيرانيين والعراقيين بغارة أمريكية استهدفت موكبهم على طريق مطار بغداد، في الثالث من يناير 2020.

فيما شجب ظريف في رسالة له على موقع "إنستغرام"، اللغط الذي أثير بخصوص حديث غير علني له سرب إلى وسائل الإعلام، زاعماً أن "هذا الحديث هو بحث نظري سري حول ضرورة تفعيل الدبلوماسية والميدان الهدف منه هو نقل تجربة ثماني سنوات إلى المسؤولين المستقبليين، لكن المؤسف أن هذا الحديث تحول إلى مناوشات داخلية واستغلّه البعض للانتقاد الشخصي".

ليضطر ظريف تحت وقع الاتهامات التي وصلت إلى حد الخيانة، لتقديم اعتذاره لسلماني، في الثاني من مايو، عندما قال ضمن رسالة من خلال تطبيق "إنستغرام"، إن ما انتشر طيلة هذا "الأسبوع المرير" من تسريبات، لم يكن مقصوداً منه، ولم تكن هناك أي نية لعرض كلامه على نطاق واسع، أو حتى محدود.

وزعم أنه "لم يقلل على الإطلاق من عظمة سليماني ودوره الذي لا غنى عنه في استعادة أمن إيران والمنطقة والعالم"، مدّعياً أنه لو علم أن جملة من تلك التي قالها كانت ستنشر على الملأ، لما تفوه بها"، وعليه أثبتت إيران للعالم، أن العسكر يتحكمون بالساسة، ليس في حياتهم فقط، بل حتى بعد موتهم، إذ يبقى الاقتراب منهم بالنقد أو اللوم مُحرّماً، في دولة ولاية الفقيه ونظام الملالي.

إيران تلوّح بعصا العطش.. منعاً لعودة العراق إلى الحاضنة العربية

سد كارون الايراني

أعلنت بغداد في الحادي عشر من يوليو الجاري، قطع إيران المياه بشكل تام عن العراق، وقال وزير الموارد المائية العراقي، مهدي رشيد الحمداني، أن "الإطلاقات المائية من إيران بلغت صفراً"، مشيراً إلى "اتخاذ حلول لتخفيف ضرر شح المياه في محافظة ديالى"، بجانب التلويح إلى اللجوء إلى المجتمع الدولي في حال مواصلة الوضع على ما هو عليه.

كما بعثت وزارة الموارد العراقية مذكرة للجانب الإيراني، تدعوه فيها إلى الالتزام بالبروتوكولات والاتفاقيات التي بين البلدين بشأن المياه المشتركة، فيما يعتمد العراق في حاجاته المائية على المياه الواردة من تركيا وإيران وسوريا، فيما تلبي الأنهار والسواقي المائية القادمة من إيران، ثلث حاجة العراق، بالذات من الأنهار والروافد الكُبرى، مثل نهر الزاب الأسفل، الذي يُغذي بحيرة دوكان التي تتدفق بدورها لتغذي نهر دجلة.

دعوات عراقية متكررة

وكرر العراق على مدار الفترات السابقة، دعواته للدول المجاورة، تحييد المياه عن المناكفات السياسية، ففي بداية أبريل الماضي، طالبت بغداد بإشراك أطراف دولية، للحماية من مخطط الفقر المائي الذي تخطط له تركيا وإيران، إذ دعت لجنة الزراعة والمياه والأهوار النيابية، لإشراف دولي على أي اتفاق جديد بخصوص حصة العراق المائية مع تركيا وإيران، يضمن التزامهما بكل ما يعقد من تفاهمات بذلك الخصوص.

وصرّح وقتها، رئيس اللجنة سلام الشمري، في بيان، بأن "العراق مستعد لأي اتفاق جديد يضمن حصته المائية المشروعة مع تركيا كدولة منبع لدجلة والفرات وإيران للكثير من روافد النهرين"، مؤكداً على "أهمية إشراك الأمم والمتحدة وأي طرف دولي للإشراف على أي اتفاق مع الدولتين يضمن عدم التنصل من الاتفاقية، وإبعاد العراق عن شبح الجفاف وإدخاله في أتون أزمات جديدة".

ويعاني العراق من تناقص خطير بالمعدل السنوي لتدفق مياه نهري دجلة والفرات منذ ما يقرب الـ15 عاماً، وزاد من تلك المعاناة تشييد الجانب التركي لستة سدود ضخمة حتى الآن، ضمن مشروع "الغاب" الهادف لتشييد 22 سداً على حوضي النهرين، والذي كان قد أعلن عنه في تسعينيات القرن الماضي، فيما تعاظمت أزمة المياه، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، نتيجة قيام الجانب الإيراني بإنشاء مشاريع وسدود على أنهر وروافد مشتركة مع العراق.

ليس فقط المياه

ولكون الأحداث مترابطة، فلا يمكن إخراج محاولات حصار العراق مائياً من دائرة المشاريع الإقليمية، بين حلف طهران من جهة، والحلف العربي من الجهة الثانية، إذ تسعى إيران منذ العام 2003، إلى إخضاع العراق بكلّه للنفوذ الإيراني، ولم تترك طريقة لتنفيذ ذلك، إن بالترغيب وإن بالتهديد، ولا يبدو أن حرب المياه الإيرانية على العراق خارج ذلك الإطار.

ففي منتصف مايو الماضي، أشارت مصادر سياسية في العاصمة العراقية بغداد، إلى أن حراكاً خفياً ينظمه مسؤولون إيرانيون، وآخرون في سفارة طهران، لوقف أو عرقلة مشروع الربط الكهربائي بين العراق والدول الخليجية، وذلك بعد بلوغ المشروع مراحل متقدمة، حيث كشفت وزارة الكهرباء، أن العراق أنجز قرابة 81 بالمئة من مستلزمات ومتعلقات هذا الربط، مع وجود مباحثات ومفاوضات مع هيئة الربط الخليجي لإنشاء خط بطول 300 كم، حيث سيكون بواقع 220 كم داخل الأراضي الكويتية و80 كم داخل الأراضي العراقية.

وذكر مصدر سياسي فضل عدم الإفصاح عن هويته، لـموقع "سكاي نيوز عربية" إن "مسؤولين إيرانيين كانوا يرافقون وزير الخارجية محمد جواد ظريف، حاولوا التأثير على مجريات مشروع الربط الكهرباء، عبر استمالة مسؤولي قطاع الطاقة في العراق، ومنحهم تعاقدات جديدة، بأسعار مخفضة، مقابل وقف المشروع، أو إبطاء وتيرته، وهو ما دفع وزير الكهرباء ماجد حنتوش إلى زيارة إيران، بعد أيام على زيارة ظريف، للتأكيد على مضي المشروع وفق الخط المرسوم له".

العراق بين الحاضنتين الفارسية والعربية

وتعزز تلك الافتراضات، فكرة سعي طهران إلى إجبار العراق على البقاء في الحاضنة الفارسية، ولعل ما دفعها إلى مضاعفة الحصار المائي، القمة العربية التي عقدت في بغداد، نهاية يونيو الماضي، وجمعت ثلاث دول هي مصر والعراق والأردن، في العاصمة بغداد، بحضور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، حيث تصدر مشروع "الشام الجديد" المشترك بين الدول الثلاث، أعمال القمة بما شمله من تعاون في مجالاتٍ اقتصادية واستثمارية.

وكان قد أطلق الكاظمي تعبير "الشام الجديد"، لأول مرة خلال زيارته للولايات المتحدة أغسطس الماضي، وقال حينها لصحيفة "واشنطن بوست" الأميركية إنه يعتزم الدخول في مشروع استراتيجي يحمل هذا الاسم، موضحاً أنه مشروع اقتصادي على النسق الأوروبي، يجمع القاهرة ببغداد، وانضمت إليه عمان، لتكوين تكتل إقليمي قادر على مواجهة التحديات.

ويعتمد المشروع على التكامل بين مصر بالعمالة والعراق بالنفط والأردن بالموقع الجغرافي بينهما، حيث يستهدف هذا التحالف حصول كل من مصر والأردن على النفط العراقي بأسعار منخفضة، وذلك عبر مد أنبوب نفط عراقي من البصرة إلى ميناء العقبة بالأردن ومن ثم إلى مصر، بجانب السعي لتصدير الكهرباء المصرية للعراق والأردن، ومن ثم تطوير المناطق الصناعية المشتركة، والتعاون في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم الابتكار وريادة الأعمال، والتعاون في قطاعات الصحة والبنية التحتية وإعادة الإعمار، وزيادة التبادل التجاري بين الدول الثلاث.

فيما قال الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، السفير حسام زكي، لوكالة الأنباء العراقية (واع)، إن "القمة ستعمق وترسخ العلاقة بين الدول الثلاث (العراق – مصر – الأردن)"، مبيناً أن "جامعة الدول العربية تنظر بإيجابية للتعاون الثلاثي بين الدول الثلاث"، مضيفاً أنّ "القمة الثلاثية، ستعلي من مصلحة الشعوب العربية وكيفية تحقيق القدر الأكبر من الانسجام والتوافق والتنسيق في المصالح الاقتصادية والسياسية العربية"، وهو لبّ ما تدركه طهران وترفضه في ذات الآن، ليرفع معها قادة نظام الملالي في إيران، شعار العطش للعراق أو الخضوع.

مكافحة الإرهاب في بريطانيا.. المنع والمتابعة والحماية والاستعداد

شرطة مكافحة الارهاب في مدينة مانشستر

جاسم محمد

يدعو "قانون Martyn" في بريطانيا السلطات المحلية إلى التخطيط ضد الهجمات ووضع خطط لجعلها مطلباً قانونياً في الأماكن العامة، لتحسين التدابير الأمنية بعد حملة شنتها والدة أحد ضحايا هجوم مانشستر أرينا 2017، وهناك تنسيق أمني وتعاون حول خطة Protect Duty، ما بين أجهزة الأمن وشرطة مكافحة الإرهاب، والتي تركز على حماية الأماكن العامة ضد أي عمليات إرهابية محتملة. يذكر أن "مارتين هيت" كان واحداً من 22 شخصاً قُتلوا في هجوم مانشستر أرينا الإرهابي في عام 2017، وكانت والدته، "فيجن موراي"، قد دافعت عن القانون.

وقالت وزيرة الداخلية، إن الحكومة اتخذت بالفعل خطوات لتعزيز التشريعات فيما يتعلق بمنع الهجمات الإرهابية: "لقد سمعت مباشرة من أولئك الذين فقدوا أحباءهم للأسف في هجمات إرهابية مروعة وأشكرهم على عملهم الدؤوب لضمان عدم مشاركة الآخرين في مأساتهم. لقد اتخذت هذه الحكومة بالفعل خطوات مهمة لتعديل سلطاتنا وتقوية أدوات التعامل مع التهديدات الإرهابية المتنامية التي نواجهها، وسنتخذ دائماً أقوى إجراء ممكن لحماية أمننا القومي. لهذا السبب نريد من جميع المنظمات المسؤولة عن الأماكن والأماكن العامة أن تضع السلامة العامة والأمن في المقام الأول".

كشف تقرير استخباراتي بريطاني رسمي أن ثغرات أمنية هائلة في القانون تسمح بتمجيد الإرهاب ونشر الكراهية، وهناك حاجة إلى حملة قمع كبيرة لمنع اندلاع المزيد من العنف. يدعو التقرير الصادر عن لجنة مكافحة التطرّف (CCE) إلى النظر في قوانين جديدة، حيث تواجه الجماعات المتهمة بنشر الكراهية الحظر. وتتولى (NCTP HQ) لجنة تنسيق مكافحة الإرهاب مسؤولية وضع سياسة استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب (CT) والتطرّف المحلي وقيادتها من خلال المقرّ الوطني لشرطة مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة وتقديم تقارير إلى المجلس الوطني لمكافحة الإرهاب والحكومة. ويضم أعضاء لجنة تنسيق مكافحة الإرهاب كبار الضباط وممثلين رفيعي المستوى عن الدوائر الحكومية والوكالات الأخرى، بما في ذلك جهاز الأمن.

أشرفت لجنة تنسيق مكافحة الإرهاب أيضاً على تطوير شبكة مكافحة الإرهاب، وهي سلسلة من وحدات شرطة مكافحة الإرهاب المخصصة التي تم إنشاؤها في جميع أنحاء إنجلترا وويلز، وتعمل بالتعاون مع (الموجودة مسبقاً) قيادة مكافحة الإرهاب (CTC)، داخل دائرة شرطة العاصمة، هذه الوحدات متمركزة في المناطق وتزودها قوات الشرطة بالموارد. ويشمل دورهم جمع المعلومات والأدلة للمساعدة في منع الأنشطة الإرهابية وتعطيلها ومقاضاة مرتكبيها.

بشكل عام، تضم شبكة الشرطة في CTC مجموعة واسعة من الخبراء بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المحققون المهرة والمحققون الماليون وفرق الاتصال المجتمعي ومحللو الاستخبارات والمتخصصون في الطب الشرعي والمحققون ذوو التقنية العالية.

لقد أصبح مهمة مكافحة الإرهاب والتطرّف أكثر صعوبة من أي وقت مضى، حيث تتطور التكنولوجيا ومنهجية الإرهاب بسرعة. الآن أكثر من أي وقت مضى، يتعين على أجهزة الأمن تطوير تقنيات جديدة والابتكار بوتيرة لم يسبق لها مثيل لتحديد وتعطيل المؤامرات الإرهابية ضد المملكة المتحدة.

ماذا تعني المراجعة المتكاملة لسياسة مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة؟

شهدت بريطانيا، يوم 25 مارس 2021، مراجعة متكاملة للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية في المملكة المتحدة. تقدم المراجعة بريطانيا، تتخذ "موقفاً أكثر قوة" بشأن الأمن والدفاع وتلتزم بالعمل جنباً إلى جنب مع الأصدقاء والحلفاء للدفاع عن الانفتاح وحقوق الإنسان والمثل الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

وصف بوريس جونسون المراجعة بأنها الأكبر من نوعها منذ الحرب الباردة. لقد تغير الكثير بالطبع منذ ذلك الحين، ومع ذلك لم يتغير الكثير أيضاً. إن القيم والمثل الديمقراطية التي أقسمت بريطانيا على الدفاع عنها مهددة الآن بقدر ما كانت مهددة عندما كان جدار برلين يفصل الشرق عن الغرب.

كان مكتب مجلس الوزراء يصوغ المراجعة الأولى لاستراتيجية CONTEST عام 2002، وكانت سياسة Prevent، وهي السياسة الأولى من نوعها التي من شأنها تعزيز سمعة المملكة المتحدة كشركة رائدة في المجال، تتشكل بالفعل لتكون جزءاً رئيسياً منها. على الرغم من أن التفكير حول كل مكون من مكونات الاستراتيجية قد تطور بشكل كبير منذ ذلك الحين، إلا أنّ المجموعة الرباعية الأصلية من المنع والمتابعة والحماية والاستعداد ما تزال قائمة.

تحدد المراجعة المتكاملة التزام الحكومة المستمر بالاستراتيجية التي ستظل ركيزة لسياستها المحلية لمكافحة الإرهاب في المستقبل. من خلال القيام بذلك، فإنه يكرر الخطط الموجودة مسبقاً لإطلاق واجب الحماية الذي "سيجعله مطلباً قانونياً لمالكي ومشغلي الأماكن والأماكن العامة لاتخاذ تدابير للحفاظ على الجمهور في مأمن من الهجمات الإرهابية"، بالإضافة إلى ما هو متوقع كثيراً والمراجعة المستقلة التي طال انتظارها لـ"المنع" Prevent.

وكانت "استراتيجية المنع"، التي نشرتها الحكومة في عام 2011، هي جزء من استراتيجية بريطانيا الشاملة لمكافحة الإرهاب، CONTEST الهدف من استراتيجية Prevent هو تقليل التهديد الذي تتعرّض له المملكة المتحدة من الإرهاب من خلال منع الاشخاص من أن يصبحوا إرهابيين أو يدعمون الإرهاب.

في القانون تم التعبير عن هذا ببساطة على أنّه الحاجة إلى "منع الأفراد من الانجرار إلى الإرهاب تشتمل استراتيجية المنع لعام 2011 على ثلاثة أهداف استراتيجية محددة: الرد على التحدي الأيديولوجي للإرهاب والتهديد الذي نواجهه من أولئك الذين يروجون له منع الناس من الانجرار إلى الإرهاب والتأكد من حصولهم على المشورة والدعم المناسبين العمل مع القطاعات والمؤسسات، حيث توجد مخاطر التطرف التي نحتاج إلى معالجتها.

باتت المراجعة لسياسات وقوانين مكافحة الإرهاب مطلوبة، بسبب التطور التكنولوجي السريع، وسد الثغرات، من أجل أن ترتقي الخطط الأمنية والاستراتيجيات فعلاً الى حجم ونوع المخاطر والتهديدات بشكل عام لأي دولة.

د.جاسم محمد لليفانت: الإخوان يدركون جيداً القوانين في أوروبا وأنشطتهم مغطاة بـ"الشرعنة" وهذا تحدٍّ أمام أجهزة الاستخبارات

حوار: وائل سليمان

بدأت أوروبا تلتفت أكثر من أي وقت مضى لأهمية مراقبة نشاط جماعات الإسلام السياسي؛ بعد سلسلة من الحوادث التي ضربت أوروبا في السنوات الماضية؛ ولاسيما السنوات الثلاث الأخيرة. لقد أقرّت البرلمانات الأوروبية تشريعات ناظمة لعمليات الرقابة على الشفافية المالية لهذه المنظمات والمؤسسات، ووضع خرائط للكشف عن مواقع وأسماء المؤسسات، كما حدث في النمسا وتشريعات أخرى تتيح المتابعة الأمنية والمراقبة لأعضاء ينتمون لها.

حول جملة التطورات الأخيرة في هذا الجانب والتشريع الأخير لتشديد الرقابة على جماعات الإسلام السياسي في النمسا، التقت ليفانت نيوز مع الدكتور جاسم محمد رئيس المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (..) وكان لنا معه هذا الحوار:

□ ما هي الأسس التي انطلق منها التشريع النمساوي بخصوص الحصار المشدّد "حظر" "جماعة الإخوان المسلمين" ، وعلى أي خلاصات استند برأيك، وكيف تجلّت وتتجلى الإجراءات على الأرض؟

■ خلفيات القرار تعود إلى الأول من مارس 2019، وربما إلى قرار عام 2015. ما يهدف له "الحظر" هو محاولة لتقليل دور منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية النمساوية، يبدو أن المنظمات الإسلامية النمساوية تعمل كمحرك رئيس لتنفيذ سياسات أكثر تطرفاً. وقبل هذا التوسيع، كان القانون يحظر بوضوح رموز كل من التنظيمات التالية: داعش، والإخوان، وتنظيم القاعدة، والذئاب الرمادية التركية، وحزب العمال الكردستاني، وحركة حماس، ومليشيات حزب الله اللبناني، وحزب التحرير. وسبق أن شهدت فيينا، نهاية مطلع شهر نوفمبر 2021 هجوماً إرهابياً، كان ضحيته عدد من المدنيين.

وكإجراء قامت النمسا بنشر خريطة جديدة تظهر جميع الجوامع والمساجد والمنظمات الإسلامية في الدولة وفوائد هذه الخريطة هي تحديد المنظمات: مقراتها، قياداتها وأنشطتها من أجل وضع السياسات المطلوبة في محاربة التطرف والإرهاب وهي قائمة على أساس الشفافية والحق في الوصول إلى المعلومة بالنسبة للمواطن النمساوي.

□ في 14 أيار مايو الماضي وضع المجلس الوطني في النمسا حزب الله على قوائم "الحظر" الرقابة المشدّدة إضافة لمنظمة الذئاب الرمادية التركية، كيف يتجلّى هذا الإجراء واقعياً، وهل ظهرت مفاعيل هذا الإجراء؟

■ صادق البرلمان الأوروبي، مطلع شهر يونيو 2021، على توصية بتصنيف منظمة تركية متطرّفة كجماعة "إرهابية"، وأقرّ البرلمان الأوروبي يوم 06 يونيو 2021 توصية بحظر أنشطة منظمة "الذئاب الرمادية" داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك بناءً على تقرير قدّمه ناتشو سانشيز أمور، العضو في البرلمان الإسباني عن الحزب الاشتراكي، أواخر شهر مايو 2021، الذي اعتبر في تقريره أنّ جزءاً من الجالية التركية يتصرّف سياسياً بأوامر تأتي مباشرة من أنقرة.

أيضا، قررت السلطات النمساوية، في مارس 2019، حظر جميع رموز وشعارات تنظيم الذئاب الرمادية، لكن هذا القرار لا يطبق بشكل صارم، ما تزال رموز وشعار هذا التنظيم المتطرّف تستخدم في المجال العام في كل أنحاء البلاد، لكن فولفغانغ هاتمانسدروفر، رئيس حزب الشعب الحاكم في إقليم النمسا العليا، قال في تصريحات صحفية: "يجب تطبيق حظر الرموز بشكل أكثر صرامة وبرقابة كبيرة".

واستناداً للمادة 3 من القانون، فإنّ أي شخص يخترق عن عمد الحظر المفروض على الرموز والشعارات الخاصة بالجماعات والتنظيمات، يتعرّض لعقوبة إدارية تتمثل في غرامة تقدر بـ4 آلاف يورو أو السجن لمدة شهر. كانت وزارة الداخلية النمساوية قد أصدرت قانوناً تنفيذياً، منتصف الشهر الماضي، بحظر شعارات ورموز التنظيمات والجماعات.

□ من يوسف ندا وأحمد القاضي في ستينات القرن الماضي وحتى اليوم، أي تحديات تواجه الحكومة النمساوية أمام تنظيم إخواني سري بلغ من العمر في النشاط 60 عاماً.. هل هي مواجهة لتفكيكه بالقوة أو للضغط عليه وخروجه من البلاد؟

■ النمسا وباقي دول أوروبا، تعتمد الحجج القانونية في توجيه التهم إلى الأفراد والمجموعات، وهذا يعتمد على نوع الأنشطة التي تمارسها الجماعة. يذكر أنّ الإخوان والإسلام السياسي يدركون جيداً، القوانين في أوروبا، وهذا يعني أن أنشطتهم دائماً تكون مغطاة "بالشرعنة" أو بالقوانين، من خلال العديد من الواجهات: المراكز الثقافية والتعليمية والشركات التجارية، وهنا يكمن التحدي لأجهزة الاستخبارات، بإيجاد علاقة ما بين الإخوان وما بين الواجهات التي تنشط خلفها. أجد من الصعب اتخاذ قرارات حاسمة ضد الإخون في الوقت الحاضر.

□ ماهي هذه النشاطات.. وما هي آليات صدور هكذا قوانين؟

■ تتمحور هذه الأنشطة حول نشر التطرّف والإرهاب من خلال خطاب أيديولوجي متطرّف، أيضاً مراقبة الدعم اللوجستي للجماعات المتطرفة في أوروبا وخارجها ماعدا ذلك، هناك أنشطة محلية للجماعة تدعو إلى محاربة السامية ورفع الرايات في الميادين وتدعو إلى العنف ضد رجال الشرطة، والتي باتت تهدد الأمن الداخلي.

أما عن آليات صدور القوانين، فتكون بتحريك مشروع قرار من داخل البرلمان يصوت عليه البرلمان ثم تعتمده الحكومة، يعتمد على مدى قدرة الأحزاب السياسية على فرض أو طرح مثل هذه المشاريع.

د.جاسم محمد

> **الإخوان والإسلام السياسي يدركون جيداً، القوانين في أوروبا، وهذا يعني أن أنشطتهم دائماً تكون مغطاة "بالشرعنة" أو بالقوانين، من خلال العديد من الواجهات**

□ منظمة الذئاب الرمادية المتعصبة قومياً لقد تم الحد من نشاطها ومراقبتها بشكل مشدّد في النمسا وفرنسا وما زالت الأصوات في ألمانيا تنادي لحظرها، لماذا تعتبر مصدر خطر لأوروبا؟

■ لقد صادق البرلمان الألماني وبالأغلبية، يوم 18 نوفمبر 2020، بدراسة حظر منظمة "الذئاب الرمادية" التركية اليمينية في ألمانيا على طلب مشترك مقدم من أحزاب الائتلاف الحاكم والحزب الديمقراطي الحر (الليبرالي) وحزب الخضر، يطالب الحكومة بدراسة حظر هذه المنظمة.

وقال النواب في البرلمان الألماني عن حزب الخضر "يسار"، غيم أوزدمير، وإيرين ميهاليك، وكونستانتين فون نوتس، في تصريحات لمجموعة شبكة التحرير الإعلامية الألمانية "خاصة": "على الحكومة الفيدرالية أن تحظر الذئاب الرمادية؛ الذراع الطولى لأردوغان".

وأورد مشروع القانون أن هناك نحو 11 ألف تركي ينتمون إلى اليمين المتطرف في ألمانيا.

أيضاً، كان قد أعلن الجيش الألماني عن تحقيقات بشأن أربع وقائع تطرّف داخل صفوف الجيش لها علاقة بجماعة "الذئاب الرمادية".

□ بالحديث دائماً عن التحديات المجتمعية المتعلقة بالاندماج للقادمين الجدد إلى أوروبا من الشرق الأوسط، كيف يمارس تنظيم الإخوان نشاطه في المجتمعات الموازية التي يشكّلها المهاجرون؟ ماهي خدماتهم للقادمين الجدد أو القدماء للحشد للتنظيم؟

■ هناك تقرير لمرصد الفتاوي التكفيرية والآراء المتشددة التابع لدار الإفتاء المصرية، خلال شهر ديسمبر 2019، كشف أنّ جماعة الإخوان المسلمين تعمل على الانتشار والتوسّع في المجتمعات الغربية بشكل كبير، عبر تشكيل ما يسمّى بالكيانات الموازية لتكون بديلاً للدولة والمجتمع بالنسبة لأفرادها، وذلك تنفيذاً لوصايا مؤسسها حسن البنا إلى المنتمين للجماعة بصناعة مجتمعات موازية في الغرب والسعي للسيطرة على صناع القرار فيه.

وتضمن تقرير المرصد الحديث عن التفاصيل المتعلقة بخطة جماعة الإخوان الانتشار في المجتمعات الأوروبية، من خلال السيطرة عليها فكرياً واختراق مؤسساتها الثقافية والسياسية. وأشار التقرير إلى أنّ التنظيم يسعى إلى تدعيم حضوره في مجالات جديدة مثل البلدان الإسكندنافية التي لم يكن له فيها وجود سابق مثل السويد والنرويج والدنمارك، نظراً لتوفر المناخ المناسب الذي يشجع على النمو، بعيداً عن المضايقات الأمنية والاعتقالات والتضييق الاقتصادي، حيث تسهل ممارسة أفعاله المشبوهة.

□ مع قانون الشفافية فيما يتعلّق بكشف التمويل الخاص بالمنظمات والمؤسسات الإسلامية العاملة في أوروبا ولاسيما فرنسا، هل الإجراءات الأخيرة في هذا الخصوص من قبل الدول الأوروبية كافية للحد من خطر تمويل هذه المنظمات التي تنشط في أوروبا؟

■ لقد اتهم وزير الداخلية الفرنسي "جيرالد دارمانان"، يوم 2021/03/25، رئيسة بلدية مدينة ستراسبورغ شرق فرنسا "بتمويل تدخل أجنبي على الأراضي الفرنسية" على خلفية موافقتها على تقديم مساهمة مالية لبناء جامع تقف خلفه جمعية إسلامية موالية لتركيا. وعلى إثر ذلك نفت رئيسة بلدية ستراسبورغ في رسالة إلى الرئيس إيمانويل ماكرون أن تكون قد تلقت أي تحذير من أجهزة الدولة بخصوص هذا المسجد. وتابعت "إذا كان الأمر يتعلق بتدخل أجنبي على الأراضي الفرنسية، فهذا أمر يخص الدولة والحكومة، لذلك من واجب الدولة أن تتحمل مسؤولياتها وأن تتشارك المعلومات التي بحوزتها مع المسؤولين المنتخبين المحليين".

□ ما رأيك في إجراءات فرنسا تجاه ملف جماعات الإسلام السياسي، ولاسيما قوانين الشفافية المالية وعلاقة أنقرة بها؟

■ تتابع الجمهورية الفرنسية هذا الملف باهتمام، فهناك اتحاد المنظمات الإسلامية الذي أصبح من أكبر "الفيدراليات" الإسلامية، والمؤلف من 200 جمعية تغطي مختلف ميادين الحياة الاجتماعية، ويُعتقد أن تركيا تمارس تأثيراً ما عبر "لجنة تنسيق الجمعيات المسلمة" في فرنسا وجمعية المجتمع الإسلامي الفرنسي". لذلك نرى أن القانون الفرنسي يهدف إلى "تحديث" و"تعزيز" عدد من أحكام قانون الاستخبارات الصادر في يوليو 2015 وقانون الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب، الصادر في تشرين الأول 2017، ومن بين أبرز المواد التي يتضمنها المشروع، إمكانية تمديد تدابير المراقبة الفردية (الإقامة الجبرية) "إلى حد سنتين" بعد الخروج من السجن بالمقارنة مع سنة واحدة حالياً للأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن 03 سنوات على أقل تقدير مع النفاذ بتهم الإرهاب.

السلطة وشيطنة الملائكة

كفاح محمود كريم

لا أزعم أنّ سكان بلادنا وأشقاءهم جغرافياً في الشرق الأوسط ملائكة، لكنني واثق من أن بساطة غالبيتهم تجعلهم الأقرب إلى كثير من الصفات الطيبة التي تميزها النوايا الحسنة والذكاء الفطري وصفاء السريرة والذهن، ورغم ذلك لا أنفي أيضاً أن الشياطين تسكن في كثير من المفاصل والتفاصيل والزوايا المخفية لدى معظم النخب، خاصة وأن السلطة والمال تُفجر مكاناً غير مرئي لدى طلابهما، وهذا ما شهدناه خلال عشرات السنوات من حكم الأنظمة السياسية التي تولت بلدان هذه الجهة من العالم، وخاصة أوسطها وبلادها، بلاد الرافدين.

وقبل الخوض في سباق الملائكة والشياطين على كراسي السلطة في عراقنا القديم، وفي الشرق عموماً، والأوسط منه خصوصاً، دعونا نتطرّق إلى العقائد التي توجه الجالسين أو القافزين إلى تلك الكراسي التي غدت واحدة من أخطر مفاتيح كوارث الشرق، والعقائد هنا لا تعني الدينية حصرياً، وإن كانت جزءاً منها، فهي تشمل كل شيء يؤمن به الإنسان ويحيله إلى برنامج أيديولوجي يعمل على التميز في تطبيقه، ومنه بالتأكيد العقيدة الدينية والسياسية والقومية، ومن الضروري جداً أن نتعرف جغرافياً على ينابيع تلك العقائد، فهي الأخرى ذات تأثير بالغ على تطبيقاتها وتفسيرات نظرياتها، والبيئة هنا تتحكم بشكل كبير في نوعية السلوك، وهي بالتالي ترسم خريطة الانتماء لتلك البقعة الجغرافية أو المكانية، وما بين البداوة والمدنية مساحات واسعة امتلأت بصراعات من كل الأنماط، بما فيها التي أنتجت بحوراً من الدماء، حتى استطاعت البشرية تجاوز تلك المرحلة للوصول إلى أشكال جديدة من السلوك والعقائد، المرتبطة بجغرافية المكان والبيئة وتأثيراتها على أنماط السلوك وتطبيقات العقائد، والبداوة ليست تلك القيم التي يتداولها البعض عن الكرم والشجاعة، بل هي ذلك السلوك البدائي الذي يؤشر مرحلة متخلفة من حياة البشر في تقسيمات حقب التطور الإنساني من البداوة إلى المدنية المعاصرة، مرورا ببقية المراحل التي مرت بها البشرية حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن من حضارة وقيم خلاقة، رغم إصرار البعض على التقهقر دوماً إلى الوراء ببقايا تلك الثقافات الآيلة للسقوط والاندثار.

وليس ببعيد عنا في تاريخنا المعاصر ما يُظهر بقايا تلك الأفكار وأنماط السلوك البدائي وممارساته، على خلفية بدوية بدائية مشبعة بهمجية لا مثيل لها حتى في مراحل البدائية الأولى وبداوتها، وهذه الأنماط من السلوكيات ليس لها هوية قومية أو دينية معينة، بل تعكس الجوانب المظلمة في معظم المجتمعات، فقد رأيناها في رواندا وصراعاتها القبلية البربرية التي ذهب ضحيتها أكثر من ثلاثة ملايين إنسان، وقبلها في ألمانيا ومحرقة اليهود، وأدركنا مذابح الخمير الحمر في كمبوديا، ومثلها في لبنان وفلسطين، وفي أنفال وكيمياويات الموت بكوردستان والمقابر الجماعية في جنوب العراق ووسطه، وقبل ذلك في أوربا وحروبها الداخلية أو العالمية، وما حصل للهنود الحمر في أمريكا وفي كثير من بلدان العالم المتمدن الآن، إنها حقاً حقبة سوداء في تاريخ البشرية، والأكثر منها سواداً وكارثية هو استنساخها، دينياً أو مذهبياً أو قومياً، كما فعلت منظمة داعش التي جمعت وللمت في هياكلها كل العنصريين القوميين والمتطرفين الدينيين والمذهبيين، بل وحتى المناطقيين بخلفيات تتحكم فيها الكراهية والحقد الأعمى لكل من يخالفها الرأي.

ونظرة فاحصة لبيئات انتماء عناصرها، يؤكد انتشارها في المجتمعات القبلية والأمية الأبجدية والحضارية وفي مناطق الفقر المدقع، مادياً وثقافياً وتربوياً، حيث يتم استغلال كل هذه المواصفات من قبل مجاميع فاشية، يعاني أغلب عناصرها من إشكاليات سيكولوجية وفكرية، أقرب ما تكون إلى السادية والسايكوباث، كما ظهر في عمليات التقتيل الذي تتفنن تلك العناصر بتنفيذها ذبحاً أو خنقاً أو حرقاً أو إغراقاً، بل إنها حتى في هذه الطرق تنحو إلى تفاصيل مقززة في القتل كما في عمليات الذبح بسكاكين مثلومة لمضاعفة آلام الضحايا والتمتع بصيحاتهم وآهاتهم، وكذا الحال في عمليات الشوي بالنار حتى الموت، أو الإغراق التدريجي للضحايا، أو تقطيع الأوصال حتى الموت.

هذا النمط من السلوك المتوحش لم يلد ليلة أمس، بل هو تراكم هائل لسلوكيات وأفكار وعقائد أنتجته صحراء الفكر وحضارة الغزو والقتل والسبي والاغتصاب، وإباحة الآخر المختلف تحت أي مسمى كان، سواء كان دينياً أو عرقياً أو فكرياً أو سياسياً، وإن كان قد استبدل عناوينه ومسمياته، لكنه ما يزال يحمل تلك العقيدة البدوية البدائية التي يترجم تفاصيلها بهمجية أدركنا سلوكياتها في حلبجة والأنفال وبعد ذلك في نسختها المعدلة في سوريا وما حصل ويحصل في عفرين وقبلها في سبايكر وسنجار وسهل نينوى، ناهيك عن كارثة لم تظهر تفاصيلها بعد لعشرات الآلاف من المغيبين السنة بتهمة التعامل مع داعش.

إنّ الكثير من حاكمي هذه البلدان في العراق وسوريا ومعظم بلدان الشرق، كانوا أقرب إلى الملائكة في سلوكهم قبل أن يتسلموا مقاليد الحكم، لكنهم تحولوا إلى شياطين وطغاة حينما جلسوا على كرسي السلطة.

بالون الإدارة الذاتيّة

أسامة هنيدي

كثر الحديث في الآونة الأخيرة حول مشاريع يعمل عليها من قبل بعض الأشخاص، داخل وخارج سوريا، تخصّ ما يسمى إدارة ذاتية في محافظة السويداء، وساد الكثير من الهرج الإعلامي في هذا السياق، سيما في غمرة استعصاء الحل السياسي في سوريا، وما يرتب لها في كواليس اللقاءات الدولية ومصالح اللاعبين الكبار في الشأن السوري، والذين لا يستبعد أن يكون أحدهم قرر إجراء بالون اختبار للمحافظة التي تكتسب خصوصية في التعامل معها وفق التغيرات التي عاشها أهلها من التهميش والاستبعاد الى محاولة توريط أبنائها في الدم السوري وموقف البعض الرافض لذلك مروراً بتحريك شذاذ الآفاق من داعش وأخواتها والذين سقطوا قتلى على أيدي شباب "الفزعة" في العام 2018، وليس انتهاء بوصول الغالبية الساحقة كباقي السوريين تحت خط الفقر بأشواط.

ويمكن للمطلع المبتدئ على موقف الموحدين الدروز من محيطهم الحيوي العربي أن يكتشف بسهولة أن العروبة كانت وما زالت حاضرة في نفوس أبنائها بقوة، لا بل إنهم كانوا في طليعة المشاريع العروبية الكبرى ومن المنافحين عن حرية البلاد العربية، سواء ضد الاحتلال العثماني، والذي كان قد شنق أحرارهم سابقاً، لشنق جمال باشا السفاح للأحرار السوريين في السادس من أيار عام 1916، حيث تم شنق ذوقان الأطرش، ومزيد عامر ويحيى عامر وحمد المغوش وهزاع عز الدين ومحمد القلعاني، وذلك في عام 1911.

بعد ذلك لا يمكن بحال من الأحوال إغفال العروبة التي لم تغب لحظة عن ذهن القائد العام للثورة السورية الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي لسوريا، خاصة في ظل الطروحات الفرنسية لإقامة دولة الدروز والتي كان موقف سلطان منها واضحاً لجهة الرفض القاطع للانسلاخ عن سوريا الأم، حتى وهو على فراش الموت كانت العروبة حاضرة في وصيته الشهيرة التي حملت عنوان "إلى السلاح، إلى السلاح" والتي خاطب فيها إخوته وأبناءه العرب: "واعلموا أن وحدة العرب هي المنعة والقوة وأنها حلم الأجيال وطريق الخلاص".[2]

اليوم وبعد كل ما شهدته البلاد من انقلابات عسكرية في أواسط القرن العشرين ومن سيطرة البعث على السلطة في سوريا، والذي حوى بتوجهاته العروبية مجموعة من المؤسسين الذين كانوا في طليعة البعثيين المفكرين والديمقراطيين، أمثال الأستاذ شبلي العيسمي والأستاذ حمود الشوفي والأستاذ منصور الأطرش وغيرهم، وبعد المأساة السورية خلال السنوات العشر الماضية من عمر الثورة السورية والتي تشظت فيها السويداء كحال باقي البلاد، بين ولاءات ومرجعيات متعددة الأشكال، ومع وجود فصائل تتبع أجندات مختلفة ومشغلين كثر، أقول بعد كل ذلك يأتي من يطالعنا بفكرة الإدارة الذاتية مستثمراً في رغبة دفينة عند كثير من الناس بالتغيير حتى ولو للأسوء ناسجاً علاقات مشبوهة مع ممولين لهذا المشروع.

إن هكذا مشاريع برأيي في السويداء لن يكتب لها النجاح لعدة أسباب أهمها:

- التراث الجمعي العروبي والسوري لدى أبناء السويداء، والذين على الرغم من تكسر أحلامهم وضاغطتهم الاقتصادية الخانقة، إلا أنه من الصعوبة بمكان العبث بهذا التكوين النفسي.
- عدم وجود مقومات اقتصادية يمكن الركون إليها في حال التفكير بمثل هذه المشاريع، إذ إن النشاط الاقتصادي في المحافظة يغلب عليه الطابع الزراعي والمرتبط صميمياً بالظرف المناخي المتغير دوماً مع غياب كامل للتصنيع ومحدودية في العمل التجاري وانعدام للقطاع السياحي.
- عدم وجود معبر بري في المحافظة يمكنها من التعامل مع دولة خارجية، وفي حالة السويداء فإن الحكومة الأردنية تمارس ضبطاً صارماً لحدودها مع سوريا، خاصة في قرى السويداء، حيث تضلع جهات خارجية معروفة بعمليات تهريب المخدرات إلى الأراضي الأردنية.
- عدم وجود طرف إقليمي أو دولي أبدى استعداده لدعم مثل هذه الفكرة على غرار الدعم المقدم للإدارة الذاتية في الشمال السوري، أقله حتى اللحظة، وهذا مما لا يجد له داعمين كثر، إذ إن إيران منبوذة في المحافظة، وصورة أمريكا سوداء بفعل تاريخها في الشرق الأوسط، سواء في لبنان أو العراق أو فلسطين، وعلى الرغم من الحركة الروسية النشطة في المحافظة إلا أنها هي أيضاً غير مقبولة لدى الكثيرين بوصفها قوة احتلال وتبقى إسرائيل معنية بالشأن الدرزي، وتحاول بين الحين والآخر تصوير نفسها كملاك حام لهذه الطائفة، بعضها يتعلق بحسابات سياسية داخلية، إلا أنّ أهالي السويداء بوصلتهم وعداءهم لإسرائيل لن ينتهي ولن يكونوا مغفلين لتصديق قتلة الأطفال في كفر قاسم وقانا.

إن الحديث عن عروبة الموحدين لا يجب أن يفهم بمنطق شوفيني ضد القوميات الأخرى الموجودة في سوريا، إذ إنّ العروبة بهذا المعنى القيمي إذا أردفت بالديمقراطية الحقيقية والعدالة ومناخ الحريات العامة ستفسح الطريق واسعاً لكل الموزاييك القومي والطائفي على قاعدة المواطنة المتساوية، وعلى ما أظن ستمنى كل المشاريع غير الديمقراطية، ومنها المشاريع التقسيمية الارتجالية بالفشل الذريع، ولن يلبث ذلك البالون طويلاً حتى ينفجر بوجه نافخيه.

الغنوشي في قصر قرطاج.. لمن الغلبة اليوم؟

رامي شفيق

بعد مضي أشهر عديدة على موجات من المد والجذر، تبرز حالة الانسداد السياسي في تونس، وكأن الوضع العام الداخلي عصي على الحلّ. بيد أنّ مبادرات حلحلة الصراع عبر قوى سياسية عديدة تسعى نحو تقريب وجهات النظر بين الرئاسات الثلاث، لا تصل إلى أفق للحل أو انفراج، بقدر ما تكشف عن فجوات تفاقم من الأزمة وسط الاستقطاب الحاد والمتزايد، الأمر الذي تمتد تداعياته وآثاره على المواطن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

اللافت أنّ لقاء الرئيس التونسي، قيس سعيد، مع القيادي النهضوي السابق، لطفي زيتون، جاء في سياق محاولات الخروج من المأزق، حيث بدا أنّ هدف الأخير هو التنسيق والترتيب للقاء الرئيس التونسي مع زعيم الحركة ورئيس البرلمان راشد الغنوشي.

من الصعوبة بمكان فهم مجريات الأحداث في تونس، خاصة نشاط حركة النهضة (فرع جماعة الإخوان في تونس)، ورئيسها، خارج سياق الأزمة المحمومة، والتي تترنّح فيها الحركة نتيجة لتطور سياق الأحداث وتعقدها، طيلة الأشهر الماضية، ومدى ما تعانيه النهضة، تنظيمياً وسياسياً، من نزيف مستمر في حسابها المزعوم لدى الشارع التونسي. إذ لا يمكن الحديث عن تردّي الأوضاع السياسية بين التونسيين إلا وكان النهضة وزعيمها ووكلاؤها ركناً أصيلاً في الحديث وضلعاً قائماً يتحمل مسؤولية الوقائع ومآلاتها.

ربما، سياق الأحداث في تونس لا يدفع نحو الاستغراب في تنسيق وترتيب هذا اللقاء الأخير. غير أن الواقع السياسي، سواء من الناحية الإقليمية والدولية، وحتى تأزم الأوضاع المحلية، وارتفاع منسوب الإحباط عند المواطن التونسي من كافة الفاعلين السياسيين يضغط على الغنوشي كثيراً، ويجعله يفكر كثيراً في حتمية حلحلة الأمور ودفعها بعيداً عن دائرة النهضة لتكون في مربع مؤسسة الرئاسة، أو حتى العمل على تحريك الأزمة وتقديم بعض من التسهيلات، أو بالأحرى التنازلات في مقابل الاحتفاظ بالتكتيك السياسي نحو التمكين.

وبحسب الوزير السابق والقيادي السابق في حركة النهضة، لطفي زيتون، فإنّ المبادرة التي تقدّم بها لكل من رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان من أجل اللقاء كانت "مبادرة شخصية". واعتبر زيتون أنّ اللقاء بمثابة خطوة في طريق الحوار (مبادرة الاتحاد)، والذي تعطل كثيراً. كما أنّ المبادرة التي قام بها ليست وساطة بقدر ما هي كسر جليد بين سعيد والغنوشي، وذلك من أجل الجلوس على طاولة الحوار وتجاوز الأزمة.

وقد بدا المستشار السابق لزعيم حركة النهضة، لطفي زيتون، مهندساً للقاء الذي جمع سعيد والغنوشي؛ وفيه يسعى الأخير حثيثاً نحو الوصول إلى نقطة واقعية بعيداً عن مرمى غضب المواطن التونسي، وقريباً من مسرح الأحداث مع مؤسسة الرئاسة، لا سيما أن تحالفه ورئيس الحكومة، هشام المشيشي، لم يصنع متغيراً حقيقياً في معادلة الأزمة وطرح المواطن على حافة الانهيار، مما بدا معه المجتمع التونسي على فوهة انفجار في وجه الجميع، وبالتالي، لا ضير أن تتحوّل الوجهة نحو الرئيس والتخلّي عن الحكومة ورئيسها لجهة إرضاء الرئيس التونسي، في مقابل أن تظلّ النهضة وزعيمها عنصراً في معادلة الحكم والقرار السياسي.

في النصف الثاني من الشهر الماضي، أعلنت حركة النهضة في بيان، أنّ الغنوشي التقى زيتون بطلب من الأخير موضحة أنهما ناقشا اقتراح القيادي السابق بعقد اجتماع بين رئيس البرلمان ورئيس الجمهورية للتداول بشأن الأزمة السياسية في تونس. وألمحت الحركة إلى أنّه "في إطار حرص الغنوشي على الوفاء بقناعته الثابتة، أنه لا سبيل لحل مشكلات تونس إلا عن طريق الحوار، وافق على ترتيبات اللقاء".

بيد أن بيان الرئاسة الذي صدر عقب اللقاء لم يقدم أي إشارة على أن اللقاء الذي جرى بقصر قرطاج لم يكن بناء على أي وساطة من القيادي السابق (لطفي زيتون). وجاءت تصريحات الرئيس التونسي في لقائه اللاحق بالسيد زهير المغزاوي، أمين حركة لشعب، ضد حركة النهضة، وأشار في حديثه إلى مسؤوليتها المباشرة عما آلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

من جانبه، يتمركز قصر قرطاج عند نقاط أساسية يتمسك بها الرئيس ويستقر يقينه أن تونس باتت ذات نظامين؛ أحدهما نظام ظاهر، وآخر خفي يتحكم في البلاد. وعلى ذلك، يرى أهمية الانخراط نحو نظام سياسي جديد، وتعديل دستور 2014، وكذا يطرح الرئيس التونسي ضرورة كشف الحسابات البنكية لكل قيادات النهضة والكف عن محاولات الحركة الإسلاموية في عرقلة مؤسسات الدولة وضربها من الداخل.

طرفا الأزمة في تونس يحمل كل منهما تصوراً ضد الآخر. الرئيس قيس سعيد يرى أن ثمة تغييراً ضرورياً وملحاً يجب أن ينال النظام السياسي بجانب حتمية تعديل الدستور، بينما النهضة تخشى من سماعها إجراء الانتخابات المبكرة، وتدرك أن رصيدها الانتخابي عند المواطن التونسي يلامس الحدود الدنيا.

كما تدرك النهضة جيداً خطورة استمرار الأوضاع على نفس النحو دون تغيير؛ إذ تعرف جيداً أن لا سبيل للخروج من هذه الورطة سوى الميل نحو الجلوس والتفاوض. وعلى ذلك لجأت لحليفها السابق (لطفي زيتون) يرتب وينسق الجلسة، وقدمت رئيس الحكومة وإطارها الوزاري هدية لسعيد فداء لغرضها الرئيسي.

في السياق ذاته، واصل زيتون تحركاته السياسية المباغتة على تخوم الأزمة التونسية. إذ التقى الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي، وبحث معه سياق الأزمة وأطر تفعيل الحوار الوطني، وقال زيتون إنّ "الطبوبي أبدى انشغاله بتدهور الأوضاع المعيشية وتواصل الأزمة السياسية وتعطل مبادرة الحوار الوطني، فيما أكد عزم الاتحاد مواصلة العمل على تقريب وجهات النظر بين مختلف الفرقاء وإخراج البلاد من أزمتها".

نور الدين الطبوبي أطلق رصاصات غضبه على الجميع في المشهد السياسي، خلال تصريحات لإذاعة "شمس أف"، وطالب الجميع بتحمل مسؤولياته التاريخية تجاه البلاد، أو يرحلوا، ومن ثم، تسليم (الأمانة) للشعب التونسي، واعتبر أن ذلك أصل الممارسة الديمقراطية. وفي تعليقه على اللقاء الذي جرى بين سعيد والغنوشي، أشار إلى أنّه لا يؤمن بالوساطات، وأن الحديث الدائر حول الوساطات مردود على أصحابه.

إذاً؛ القراءة المتأنية لواقع الأزمة السياسية في تونس متشابكة ومعقدة بين أطرافها الرئيسة، ولها أكثر من وجه بين تلك الأطراف؛ إذ يذهب الجالس داخل القصر الرئاسي نحو هدفه الرئيس في تغيير النظام السياسي وتعديل الدستور بغية أن تميل دفة الحكم ناحيته بشكل مباشر ويضحى مؤثراً وفاعلاً في القرار السياسي، دون أن ينازعه في ذلك أحزاب، أو جماعات الضغط؛ وفي نفس الوقت، تسعى حركة النهضة نحو تحييد الرئيس وتضمينه داخل إطارها السياسي، بغية القبض على القرار السياسي والهيمنة على مضامينها.

وما بين هذا وذاك، يتحرّك قادة الاتحاد التونسي للشغل نحو صياغة إطار منظم للحوار الوطني، انطلاقاً من (الاتحاد) باعتباره صاحب رؤية ديمقراطية وتقدمية وشريكاً أساسياً في البلاد وليس وسيطاً بين الفرقاء.

الأفغنة كوجه للأمركة

غسان المفلح

في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2001، بعد أقل من شهر من اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر، التي أسفرت عن نحو ثلاثة آلاف قتيل، أطلق الرئيس الأمريكي، جورج دبليو بوش، عملية «الحرية الدائمة» في أفغانستان، حيث كان نظام «طالبان» يأوي زعيم تنظيم «القاعدة» الإرهابي، أسامة بن لادن، المتهم الرئيس في تلك الاعتداءات.

وفي غضون أسابيع، أطاحت قوات دولية بقيادة الولايات المتحدة حركة «طالبان». عشرون عاماً من الاحتلال الأمريكي- الدولي لأفغانستان، لم ينتج إلا مزيداً من الأفغنة، التي نتجت عن احتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان عام 1979، وخروجه مهزوماً عام 1988، على يد طالبان والقاعدة وقوى أخرى بدعم أمريكي غربي- صيني - باكستاني مباشر. حيث استولت حركة طالبان بقيادة الملا عمر على الحكم آنذاك. لكن بقيت القوى المسلحة المدعومة من دول عدة تتصارع فيما بينها.

أمريكا هزمت السوفييت في أفغانستان، لكنها لم تسعَ لبناء دولة جديدة. الأفغنة في الوجه الأكثر كارثية لها هو غياب الدولة المركزية. هذه قضية لم تكن غائبة عن ذهن الأمريكان عندما احتلوا أفغانستان 2001. أفغانستان بوصفها منطقة مرور نفطي وتتوسط دول لها وزنها. ببساطة يمكن لهذه الأفغنة أن تتحوّل إلى بؤرة توريط هذه الدول في صراعات على الأرض الأفغانية. الصراع الروسي الباكستاني أو الإيراني الباكستاني. حتى إمكانية دخول تركيا والصين على الخط. الأفغنة هي شكل أفغانستاني لحرب أهلية- دولية مديدة، ولدولة هشة تتبع كمنظمة امنية لسيادة دول أخرى. في لحظة الانسحاب كانت السيادة لأمريكا.

لم تعمل أمريكا ومعها دول التحالف على المساعدة في قيام دولة ذات سيادة في أفغانستان، دولة تحترم القانون وحقوق الإنسان ونظام ديمقراطي. بل أبقت أمريكا الملف الأفغاني بوصفه ملفاً أمنياً، لا يحتاج إلى أكثر من واجهة دولية او دستورية لأمراء الحرب أو الأمن. لم تحسم أمريكا إمكانيات إيران أو باكستان أو غيرها من الدول في التدخل بالشأن الافغاني. حتى إنه يمكننا بكل بساطة أن نتحدث عن صفقة أمريكية باكستانية طالبانية، لتغطية هذا الانسحاب الأمريكي الذي ينتهي في 31 آب المقبل كما صرّح الرئيس بايدن، الذي استبعد سيطرة طالبان على أفغانستان، ووضع ثقته في" الجيش الأفغاني" للتصدّي لها. لا أعرف عن أي جيش يتحدّث الرئيس بايدن؟ في نفس التصريح يفتح باب اللجوء إلى أمريكا للأفغان المتعاونين مع الجيش الأمريكي خلال احتلاله لأفغانستان، خوفاً من حركة طالبان على حياتهم، رغم أن المفاوضات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة، وخاصة التي تمت بوساطة قطرية مع طالبان، التي استمرت لأكثر من عامين، لم تستطع ضمان أمن هؤلاء.

حركة طالبان التي تم تأسيسها ودعمها أمريكياً وباكستانياً بغطاء موضوعي. حيث يشكل البشتون أكثر من 55% من سكان أفغانستان، إضافة إلى أن تعدادهم في باكستان يصل إلى ثلاثين مليوناً. هؤلاء هم القاعدة الاجتماعية لطالبان. طالبان ليست حركة جهادية بالمعنى التقليدي للعبارة. بل لها وجه قومي أفغاني أيضاً وعابر لباكستان. حركة طالبان لم تأوِ القاعدة بل أمريكا هي من أوت القاعدة في ظل طالبان حتى يهزم السوفييت، لا بل ربما حضرت حفلة مصاهرة بين الملا عمر وأسامة بن لادن. حركة طالبان المتشددة لم تقم بأية عملية عسكرية خارج أفغانستان.

إذا أضفنا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من اعترفت بنظام طالبان بعد خروج السوفييت. تتحدّث الأنباء الآن عن سيطرة الحركة على أكثر من 70% من أفغانستان. إضافة لمحاولة إيران التمدد عبر استقبالها لوفد من طالبان ووفد للحكومة الأفغانية للتفاوض في طهران.

كما يجري الحديث عن محاولة أمريكية مع تركيا لتغطية جزء من انسحاب قواتها. فيما اعتبر الروس هذا الانسحاب هزيمة لأمريكا. هذه اللوحة تغيب عنها الريادة الباكستانية بعد أمريكا للملف الأفغاني، كما تغيب عن غالبية التحليلات حول المسألة الأفغانية أيضا قضية البشتون أو البشتو الذين يشعرون بالغبن القومي، والذي حاولت أمريكا تلافيه بعد تدخلها بطريقة هزلية.

عندما احتلت أمريكا أفغانستان كانت حكومة طالبان مسيطرة في كابول بعد أن هزمت بقية القوى المسلحة، كالحزب الإسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار، المقيم في طهران، آنذاك، إضافة للميليشيات الأخرى. الحكومة التي اعترفت بها أمريكا كما أسلفت. عشرون عاماً من الاحتلال تعود أفغانستان بعد هذا الانسحاب إلى أفغنة بنكهة أمريكية جديدة. يحتاج البحث لفرد مواد خاصة عن سلوك أمريكا في أفغانستان خلال الأعوام العشرين من هذا الاحتلال.

رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو(يسار) مع وزير الخارجية المصري سامح شكري

العلاقات المصرية الإسرائيلية فيما وراء التهديدات الأمنية

داليا زيادة

بعد عشرين عاماً من الحرب وأربعة عقود من السلام البارد، بدأت العلاقة بين مصر وإسرائيل مؤخراً تميل أكثر إلى شكل علاقة طبيعية بين دولتين جارتين عاديتين. في العامين الماضيين على وجه التحديد، بدأت العلاقات المصرية الإسرائيلية تأخذ شكلاً أكثر منطقية وأقل عاطفية، حيث فاقت نقاط التعاون الثنائي الكثير من العقبات التي أثارتها الخلافات الإقليمية. على الرغم من ذلك، ما زالت هناك حاجة إلى مزيد من الجهود للحفاظ على هذا الشكل الجديد للعلاقة بين الدولتين، وتجنب العودة إلى البرودة السابقة تحت ضغط الصراعات الإقليمية التي تشترك فيها الدولتين بشكل أو بأخر.

في الأسبوع الماضي، بعث الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي برسالة إلى الرئيس الإسرائيلي الجديد، إسحاق هرتسوغ، لتهنئته بفوزه في الانتخابات. أعرب الرئيس السيسي في رسالته عن أمله في أن تساهم التحولات السياسية الجديدة في إسرائيل "في زيادة تعزيز ثقافة السلام"، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، حيث كتب الرئيس السيسي في متن الخطاب: "إنني أتطلع بشدة إلى مساهمتك في هذا الصدد حتى تتمكن منطقتنا في النهاية من التمتع بالسلام الذي نتطلع إليه جميعاً".

في أواخر يونيو، تحدّث الرئيس السيسي عبر الهاتف مع رئيس الوزراء الجديد، نفتالي بينيت، لتهنئته على نجاحه في تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة في إسرائيل. ناقشا الزعيمان العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الوضع في غزة ووقف إطلاق النار بوساطة مصرية بين حماس وإسرائيل. وقبل ذلك بأسابيع قليلة، تحدث وزير الخارجية المصري عبر الهاتف مع نظيره الإسرائيلي، يائير لابيد، الذي يشارك أيضاً في قيادة الحكومة الائتلافية الإسرائيلية الجديدة مع رئيس الوزراء بينيت. في منتصف يوليو، التقى وزيرا الخارجية معاً في بروكسل، على هامش اجتماع مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي.

بدأت العلاقة بين مصر وإسرائيل تتحسن بشكل حقيقي ومتنامٍ، منذ أن تولّى الرئيس السيسي منصبه في منتصف عام ٢٠١٤. كان الدافع الأساسي لهذا التغير المهم والإيجابي في العلاقات المصرية الإسرائيلية هو التحولات السياسية التاريخية التي حدثت داخل مصر، بين يناير ٢٠١١ حيث الثورة ضد مبارك، ويونيو ٢٠١٣، حيث الإطاحة بنظام الإخوان المسلمين من سدة الحكم الذي وصلوا إليه في غفلة من المصريين. في أعقاب ثورات الربيع العربي، كان أمراً حتمياً بالنسبة للطرفين، المصري والإسرائيلي، أن يتعاونا كدولتين متجاورتين جغرافياً ومرتبطان أمنياً ضد التهديدات المشتركة التي تشكلها الكيانات غير الشرعية والتنظيمات الإرهابية التي انتشرت كالجراد في جميع أنحاء الشرق الأوسط، آنذاك.

في عام ٢٠١٤، كانت إسرائيل واحدة من عدد قليل جداً من الدول غير العربية، التي فهمت سبب اضطرار الجيش المصري للاستجابة لمطالب المصريين الذين وقعوا على استمارات حملة تمرد وخرجوا إلى الشوارع بالملايين بأن تصدّى للنظام الثيوقراطي الذي كانت تحاول جماعة الإخوان المسلمين إقامته بعد تسلقهم سلم الديمقراطية. بينما كانت حماس تمرر الأسلحة والمؤنة بشكل غير شرعي إلى الجماعات الإرهابية التابعين لها في سيناء، مثل جماعة بيت المقدس، كانت إسرائيل تتعاون مع مصر على تعديل معاهدة السلام، الموقعة عام ١٩٧٩، بما يسمح بدخول معدات عسكرية وجنود إلى المنطقة ج في شمال سيناء من أجل محاربة العناصر الإرهابية التي انتشرت هناك. بحلول عام ٢٠١٥، تصدّرت أخبار التعاون الأمني بين مصر وإسرائيل في شمال سيناء عناوين الأخبار. بنهاية عام ٢٠١٧، نجح التعاون الأمني بين مصر وإسرائيل في السيطرة على الإرهابيين التابعين لحماس وإنهاء جزء كبير من وجود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في تلك المنطقة.

يخبرنا التاريخ أن التعاون الذي يقوم من أجل التصدّي لتهديد أمني مشترك عادةً يكون تعاوناً مؤقتاً وقصير الأجل، وبمجرد إزالة التهديد الأمني، تميل الأطراف المتعاونة إلى العودة إلى خلافاتهم المعتادة. لكن لم يكن هذا هو الحال بالنسبة للشكل الحديث الذي تقوم عليه العلاقات المصرية الإسرائيلية. لحسن الحظ، في عام ٢٠١٨، قدمت اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط مشروعاً مشتركاً يربط الدولتين ببعضهما ويدفعهما لاستمرار التعاون. في الوقت الحالي، تشارك مصر وإسرائيل في عدة مشاريع لاستخراج وتصدير الغاز والكهرباء إلى أوروبا. كما أنّ هناك رغبة مشتركة لزيادة الميزان التجاري بين البلدين، والذي يبلغ حالياً أقل من ١٥ مليون دولار أمريكي، وفقاً لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٩.

يمثل انتخاب حكومة جديدة في إسرائيل فرصة جيدة لدفع العلاقات المصرية الإسرائيلية إلى الأمام بشكل جديد ومختلف عن كل ما سبق، خاصة في ظل الموقف الإيجابي الذي يتبناه حالياً كبار المسؤولين المصريين والإسرائيليين تجاه بعضهم البعض. ولكي يحدث ذلك، يحتاج القادة في الدولتين إلى التركيز على علاقتهم الثنائية وما يتضمنها من مصالح متبادلة وفرص متاحة يمكن لكل منهما الاستفادة منها، لا سيما في القطاع الاقتصادي والتجاري، بدلاً من تركيز غالبية جهودهم التعاونية على مكافحة التهديدات الأمنية وحل المعضلات الجيوسياسية التي لا ولن تنتهي في الشرق الأوسط.

الحلمُ العثمانيّ وقنصُ الثّورةِ السورية

عبير نصر

بعد 2011 أمعن النظامُ التركي في التلاعبِ بنسيجِ المناطق السورية التي وقعت تحت احتلاله، ساعياً إلى تغيير بنيتها الديمغرافية، وإعادة هندستها سياسياً واجتماعياً بغية تحقيق مكاسب جيوسياسية، تمكّنه من قلب موازين القوى، وتغيير المعادلات الإقليمية بما يخدم طموحاته التوسعية.

هو الذي لم يتوانَ عن انتهاك المواثيق والقرارات الدولية القاضية باحترام سيادة الدول على أراضيها، وفق عدوانٍ ممنهج طويل الأمد على سوريا، فرضَ واقعاً ديمغرافياً جديداً تحت عناوين (مشاريع اقتصادية وثقافية واجتماعية)، والنية المبيّتة تغيير معالم النسيج السكاني لهذه المناطق عبرَ سياسةٍ ذات أبعادٍ استراتيجيةٍ بعيدة المدى، تهدفُ ببساطة لإلحاقِ تلك المناطق بِلواء إسكندرون بعد تغيير هويتها السوريّة. اللواء الذي قدمته فرنسا لتركيا عام 1939 كهديةٍ مقابل عدم مشاركتها إلى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الثانية. وحتى وقتٍ قريبٍ، كان يخشى أبناؤه العربُ من التحدُّث بلغتهم الأم، تحت طائلة الاعتقال من طرف السلطات التركية.

ولم تكتفِ تركيا بعمليةِ حشد الجنود والآليات والأسلحة في الشمال السوري، بل قامت بفرض هيمنتها على السكان في اللغة والمدارس والجامعات والمؤسسات. ناهيك عن فرض التعامل بعملة النظام التركي بدلاً عن العملة السورية في المعاملات التجارية وحركة البيع والشراء وغيرها، في وقتٍ تحاول فيه المجموعاتُ المسلحة المدعومة تركياً إحداثَ تغييرٍ جذري في هوية السكان المحليين، في مناطق ريف حلب، التي ما تزال تسيطر عليها، ما ينذر بخطورةٍ كبيرة لجهة تشويه الهوية الوطنية السورية لسكان هذه المناطق رغماً عنهم. فقد أصدر ما يسمى "المجلس المحلي للمعارضة" في مدينة إعزاز في ريف حلب تعميماً يُلزم السكان باستخراج بطاقاتٍ شخصيةٍ جديدة، داعياً المواطنين إلى إصدار الهوية الجديدة، لاستخدامها في الدوائر الرسمية في المدينة، وواعداً بمعاقبة المتخلفين عن حيازتها. في موازة ذلك أُحدث في مدينة إدلب ما يسمّى "أمانة عامة للسجل المدني" تتبع لسلطات الاحتلال التركي مباشرة، كما تمّ تشكيل مجالس محلية في المدن والبلدات والقرى التي ما تزال تحت سيطرتها.

وفي خطوةٍ تحمل دلالات سياسية خطيرة، يصرّ أردوغان على وضع توقيعه بصفته الرئاسية على مراسيم إنشاء كلياتٍ جامعية أو غيرها من المؤسسات التركية في المناطق السورية المحتلة، وذلك في رسالة واضحة مفادها أنه بات يتعامل مع هذه المناطق كما لو أنها جزء من الأراضي التركية. ومرسومُه القاضي بافتتاح كليةٍ للطب، ومعهد عالٍ للعلوم الصحية، في بلدة الراعي بريف حلب يقول ذلك صراحة، وهو ليس أول خطوة لتتريك التعليم العالي في مناطق السيطرة التركية. لقد سبق ذلك مرسومٌ يتضمن افتتاح ثلاث كليات تابعة لجامعة غازي عنتاب: كلية للعلوم الإسلامية في إعزاز، وثانية للتربية في عفرين، وثالثة للاقتصاد وإدارة الأعمال في الباب. بين المرسومين وقبلهما حتى، كان التتريكُ على مستوياتٍ ابتدائية وإعدادية وثانوية في التعليم، ومع كلّ خطوة لأنقرة نحو إنتاج أجيالٍ ممن يتعلمون ويعملون بلغة الاحتلال، كان الجيش التركي والأجهزة الأمنية التركية يتعاونان لتغيير الواقع الديمغرافي في مناطق شمال سوريا، إما بإقصاء وطرد المكون الكردي، وإما بتجنيس السكان العرب لتحويلهم إلى تركمان يدينون بالولاء لتركيا. في سياق موازٍ يأتي استثمار التعليم الديني كجزءٍ من سياسة التتريك التي تتبعها قوات العدوان التركي في الشمال السوري، إضافة إلى أنه جزءٌ من سياسةِ صنع الولاءات، وأدلجة الأجيال الناشئة لصالح التيار الديني التركي. حيث تنشط مديريةُ الأوقاف التركية في الشمال السوري، وتستهدف الأطفالَ بشكلٍ خاص في أنشطتها التي تتمحور حول تحفيظ القرآن، وتلقين الأطفال تعليماً دينياً يتوافق في مضامينه مع السياسات التركية.

وعليه أعلنت "مديرية وقف الديانة التركية"، أنها قامت بتخريج (105) أطفال من مدارس تحفيظ القرآن في مدينة أعزاز بريف حلب الشمالي والخاضعة لسيطرة قوات العدوان التركي. كما أعلن "المجلس المحلي لمدينة الباب" الشرقي بدء مشروع بناء مدرسة إسلامية باسم ضابط تركي يدعى "الشهيد سليمان داميرال" للعلوم الشرعية، كان ضمن القوات التركية التي تسيطر على المدينة، انفجرت عبوةٌ ناسفة أثناء محاولة تفكيكها على يده، ما أودى بحياته على الفور. كما أطلق المجلسُ المحلي بمدينة إعزاز اسم "الأمة العثمانية" على الحديقة العامة في المدينة بعد ترميمها في خطوةٍ تشبه إطلاق اسم "أردوغان" على ساحةٍ عامةٍ بمدينة عفرين.

وتدّعي الحكومة التركية أنّ هناك العديد من المناطق والقُرى السورية في محافظتي حلب وإدلب تعود ملكيتها لعائلة السُلطان عبد الحميد الثاني، وهذا يعني أنها أراضٍ تركية، وفُرَصتها الذهبية اليوم بالسيطرة عليها، وضمِّها لتركيا، سواء بشكلٍ رسمي أو بِحُكم الأمر الواقع. ولذلك لجأت إلى تحويل منزلٍ في منطقة عفرين إلى متحفٍ بحجّة أنّ "مصطفى كمال أتاتورك" استخدمهُ كقاعدةٍ خلال الحرب العالمية الأولى. وأشارت تقارير إعلامية ومصادر أهلية إلى أنّ تركيا بالتعاون مع مرتزقتها من الإرهابيين لم تكتفِ بتغيير أسماء القرى والمدن والمعالم الرئيسة فيها، بل عمدت إلى فرضِ مناهج تعليم في عددٍ من المدارس في بلدات ريف حلب التي تحتلّها، وإلغاء المناهج السورية المعتمدة في وزارة التربية، إضافة إلى فرض اللغة التركية في هذه المدارس.

ومذ سيطرت تلك الفصائل بدعمٍ عسكري ولوجستي من أنقرة على مدن إعزاز والباب وعفرين وجرابلس، التي كانت تخضع لسيطرة تنظيم "داعش" قبل ذلك، بدأت مظاهر "تتريك" تظهر بشكلٍ جليّ في هذه المناطق تحت غطاء "المساعدات التركية"، حيث تكاد لا تخلو جدران مختلف المقرّات الحكومية والخدمية في هذه المدن من كتاباتٍ باللغة التركية، أغلبها تحمل أسماء رموز من زمن "السلطنة العثمانية". كذلك علقت الفصائلُ الموالية لأنقرة صوراً كبيرة للرئيس التركي على بعض الدوائر الحكومية في جرابلس، ومنها شركة كهرباء المدينة التي أنشأتها تركيا بعد سيطرتها عليها. وسياسة التتريك لم تشمل العرب فحسب بل الأكراد كذلك، ففي مدينة عفرين وأريافها، تمّ إزالة اللوحات التعريفية لأسماء القرى ومدخل المدينة، واستبدالها بلوحات تعريفية أخرى، بعضها يتضمن كتابات باللغة تركيا وعليها علم تركيا، ما أثار استياء الأهالي.

والجدير ذكره أنّ تركيا تدعم عدداً كبيراً من الفصائل في الشمال السوري، تتصارع بين الحين والآخر فيما بينها سعياً لتوسيع نفوذها. وسبق لتركيا أن استخدمت هذه الفصائل لخدمة أجندتها في بلدان أخرى فأرسلت عدداً منهم إلى ليبيا باعتراف أردوغان نفسه، كما وردت عدّة تقارير إعلامية توثّق إرسال عدد من مسلحي هذه الفصائل إلى أذربيجان خلال معاركها ضد أرمينيا رغم النفي التركي الرسمي لذلك. لا شكّ أنّ حضورَ تركيا الأطلسي وفي قلب الناتو، يمنحها مقعداً في الملعب الجيو سياسي الأوروبي، وإمكانية التلاعب بقضية اللاجئين وإثارة قلق الاتحاد الأوروبي المزمن وتحويله إلى أرقٍ دائم، في حين تحافظ روسيا- اللاعب الأهم في سوريا- على علاقاتٍ عسكرية وسياسية واقتصادية وسياحية مميزة مع تركيا، رغم الحذر وعدم الارتياح الذي يشوب الحديثَ عن مسالك النفط والغاز وطريق الحرير والتجارة والمضائق البحرية. في المقابل سمحت واشنطن عدّة مرات للرئيس التركي بالتوغل شمال سوريا خلال السنوات العشر الماضية، كان آخرها عملية (نبع السلام) التي شنّها الجيشُ التركي شرق الفرات عام 2019.

فتاة الحسكة ورزان زيتونة

عمار ديوب

جُرّت الفتاة القاصر "عيدة" كنعجة من قبل أبيها وأخيها وأولاد عمومتها إلى منزلٍ مهجورٍ، وهناك أُطلق الرصاص عليها بكثافةٍ، لأنها رفضت الإكراه على الاقتران بابن عمها، وهربت مع شاب تحبه. غَسَلَ ذكور العائلة والقبيلة شرفهم الملوث بالعار. هي ليست حادثة منعزلة عن سياقٍ اجتماعي رافض للقتل، بل هي حادثة عادية، نعم عاديةٌ، حيث تقتل الفتيات والنساء، ومنذ عقود وعقود غسلاً للعار وطلباً للشرف والمجد العالي ولتأبيد العقليّة الأبّويّة.

لا يمكن لعاقل تبرئة النظام الحاكم، فهو يستند إلى دستورٍ؛ إمّا أن يساوي بين الجنسين أو لا، ولا ثالث مرفوع. النظام في سوريا، ونظام الإدارة الذاتية، وبقية قوة الأمر الواقع، لا تهتم بقضايا النساء، وهنّ أقلّ قيمة وأهمية، وبالتالي يجري قتلهن بسبب رفض الانصياع للأوامر العائلية بخصوص الزواج، وبالطبع ليس من حرياتٍ أخرى تتمتع بها، وبالوقت ذاته تغيب الحريات العامة. لن نسهب في الكلام عن الانفلات المجتمعي، والردّة نحو العشائرية، والذكورية في السنوات الأخيرة، وكذلك الرؤية الجهادية المهمشة لدور المرأة؛ داعش، النصرة، جيش الإسلام وسواهم.

الوعي المجتمعي أيضاً يلعب دوراً في تأييد أو رفض القتل والسماح بالحريات. المنظور العام للمجتمع السوري بخصوص العلاقة بين الجنسين وللحريات، رجعي بامتياز، وهذا ليس حكراً على طائفة دون أخرى، ولهذا قَتلُ النساء بحجة الشرف أمرٌ شائع في كل الطوائف، وبالطبع إلّا ما ندر ربي. نعم لم يتطور الوعي في سوريا ليكون فردياً، وأن للأفراد حقوقاً مساوية للآخرين، ومهما كان الفرد أباً أو زوجاً أو أخاً أو ابن عم، وأن هناك طريقة أخرى لتسوية الخلافات، وعبر القضاء أو الانفصال أو هجرة المنزل، وسواه. المجتمع الذي تسود فيه العائلية والعشائرية والقيم الدينية "يهودية ومسيحية وإسلامية" لا يمكن أن يعترف بالمساواة؛ أبداً ومطلقاً.

عانت المنظمات النسائية كثيراً في سوريا في نضالهن من أجل الحقوق المتساوية، وخاضت تلك النساء معارك ضد التمييز الذي يقع عليهن من قبل الدولة والمجتمع ورجال الدين وذكور عائلاتهن، وبالتالي هناك مشكلة كبرى في سوريا؛ تضاعفت مؤخراً مع غياب أي شكلٍ للإنصاف والعدالة والقانون، وصعود "الزعران" ليكونوا أصحاب سلطة في دويلات الأمر الواقع.

هذه الأيام، يسود غضبٌ كبير في أوساط الكثير من السوريين، أقصد أوساط الفئات الحداثية والفئات التي تُحكِّم العقل والإنسانية وتأويل الدين حداثياً وإنسانياً، والتي ترفض كل أشكال التمايز والقتل والتهميش وتنادي بمساواة المرأة. وعكس ذلك، هناك أوساط أخرى تبرّر الجريمة، بحجة مخالفتها لمعتقدات الأهل والعشيرة والدين وسواه. القضية هنا أن التبرير للجريمة هو تعبير عن وعيٍّ يرفض أبجديات الحداثة، أبجديات البدء بالتقدم، يرفض أوليّات الاعتراف بالآخر.

الآن، يفكر السوريون في فتاة الحسكة القاصرة بألمٍ شديد. تتلمس النساء أعناقهن بضعفٍ كبير، وتفكرن كثيراً في العلاقات العاطفية. نساء أخريات ينهين تلك العلاقات، أو يُغلقن أرواحهن تجاهها بشكلٍ كامل. هناك ما هو أسوأ، وقد انهار الوضع الاقتصادي والاجتماعي وقيم التحرر والتنوير، فإما أن تندفع النساء للاحتماء بالعائلية وبالنسخة الأسوأ من مشايخ المصلحة والمال، وتهجرن حرياتهن الشخصيّة، وتنصعن بشكلٍ تام لقيم المجتمع القديمة، الذكورية بامتياز؛ أو أن ترضخن للاستغلال الجنسي من أجل الحصول على لقمة العيش أو بعض المكاسب؛ والأمران مترافقان ووجهان لحال واحد.

يقول تيار اجتماعي "خَرجها" و"قتلها حلال". أي هم يتبنون قيم الضبط الاجتماعي التقليدية، حيث يجب ألّا تخرج المرأة عن سلطة الرجل وأوامره، والخضوع المطلق لها، وتقتل مشاعر الحب والعاطفة والاختيار. التيار هذا يجد نفسه ضعيفاً مذلولاً أمام السلطة مثلاً أو الفصائل المسلحة، أو متنفذين مالياً وسواهم، وبموقفه السابق يشعر بالانتصار الوهمي، ويُخيف النساء في منزله، كي يتوقفن عن المطالبة بالتحرر بكافة أشكالها وبدءاً بحق التعليم واللباس وانتهاء بحق الحب ورفض الزواج الأسري.

يجد صاحب هذا المقال نفسه محاصراً؛ فالدولة، أو بقاياها، لا تصيغ السمع لمطالب المساواة واعتبار القتل هذا جريمة متعمدة، ويجب محاسبة أصحابها بالسجن مدى الحياة، فهو ممن يرفض عقوبة الإعدام بعامة. والمجتمع يتمسك بتقاليدٍ قديمة، انبثقت بقوّةٍ مع تراجع هيبة الدولة، ويجد نفسه محاصراً في بيئته التي بدورها لا تعترف بحقوقٍ للمرأة؛ أشعر بمأساةٍ حقيقية إزاء الانتهاكات الخطيرة التي تقتل النساء، وتحاصرهن وتمنع عنهن التحرّر والتفكير بخيارتهن باستقلالية تامة عن المجتمع وذكوره الأقوياء وقوانين الدولة التمييزية أيضاً.

تعزّزت قيم اللامساواة في العقد الأخير في سوريا. المرأة تحصيل حاصل في مجتمع الرجال الأقوياء، ولا حقوق لها مستقلة أو مساوية للرجل. تدور نقاشات كثيرة، وأغلبيتها، تؤكد التمايز بين الجنسين، وضرورة العودة إلى قوانين اجتماعية ودينية ذكورية بامتياز. ما الحل لإيقاف القتل والانتهاكات التي لا نهاية لها أبداً في سوريا، وفي كل مجتمع متخلف.

إن أيّ قياسٍ على الدول الأوربية ستكون حصيلته أن المساواة لا يمكن تحقيقها قبل زمنٍ طويل، تنتقل فيه مجتمعاتنا من رأسمالية مشوّهة إلى رأسمالية متقدمة، أو إلى مجتمع يعترف بالمساواة الكاملة بين الجنسين. هذا غير قابل للتحقق حالياً، وراهناً، فما العمل إذاً. السؤال هذا يضعنا أمام ضعفنا؛ إن ضعف الاتجاهات الحداثية والإسلام والمسيحية العقلانيين، يعني ارتهان مجتمعاتنا للأفكار الذكورية، وبالتالي سنشهد مراراً قتل النساء، لأسباب تتعلق بالحب أو بأقل من ذلك بكثير.

خيار المواجهة يتم عبر خوض نضالٍ جادٍ، كما تفعل بعض الجمعيات النسائية؛ والنساء، وعبر كافة أوجه المجتمع ومستويات الدولة، لتتوطن وتسود قيم الجندرة وحقوق المرأة. هذا بدوره تقف أمامه عقبات كثيرة، فليس من دولةٍ تستند إلى المواطنة تحكم السوريين، بل في سوريا سلطة، جلّ همّها تأبيد نفسها، ولذلك تتحالف مع التيارات الأكثر رجعية في المجتمع، الدينية والعشائرية وغيرها، وكذلك الحال ببقية "دويلات سوريا". المرأة تعاني كما كل التيارات الحداثية؛ لقد طَردت الفصائل الإسلامية أغلبية النشطاء المدنيين، ورفضت بشكلٍ قاطع تحرّر النساء، حتى إن شيخ الحقوقيين، هيثم المالح، رفض "سفور" الحقوقية رزان زيتونة في قلب العاصمة دمشق، وأشار إلى أن رفضها التقيّد بالتقاليد المجتمعية في مدينة دوما، مملكة زهران علوش، وقد ذهبت إليها هرباً من ملاحقة النظام، ربما كان سبباً في مقتلها. "شيخ الحقوقيين" هذا، كان مؤيداً لزواج الصغيرات بحجة أن مجتمعنا "هكذا"، أي رافضاً لقيم المساواة وللجندرة. كافة فعاليات المجتمع السوري، ومهما كانت، تتحمل مسؤولية قتل فتاة الحسكة، وسواها، قبل الثورة وأثناءها والآن ومستقبلاً؛ فهل نتفكر بطرقٍ جادة لجندرة حياتنا، ومساواة النساء بالرجال، وننهض بهذا المجتمع المأزوم؟.

مدلولات احتفال قسم بشار الأسد

بشار الأسد أثناء تأدية خطاب القسم الدستوري

د. كمال اللبواني

في الدول الديكتاتورية يطلب من الشعب أداء قسم الولاء والطاعة للرئيس، فالبيعة بمفهومها الممارس تاريخياً (بعكس جوهرها الديني) تتحول لقسم بالولاء والطاعة، وقبول بالخنوع والعبودية في النظم الديكتاتورية، فلكي يسلم المواطن من بطش الحاكم المتغلب المتغطرس، عليه دوماً أن يمدح ويمجد ويتذلل، كما تفعل الحيوانات الضعيفة أمام القوية التي لا تستطيع الفرار منها، ولأن الإنسان يعيش في دولة سياسية محكومة بالعسكر والشرطة ومحاصرة بالأسلاك الشائكة والألغام، فلا مفر أمام الشعب من الطاعة والإذعان، للسلطات القهرية المتحكمة بالدولة التي تدين للحاكم، وهكذا تتحول الدولة لسجن عبودي كبير، والشعب إلى مجرد عبيد يتحركون بأمر ويصفقون بأمر ويموتون بأمر ويفرحون ويبكون ويبتهجون بأمر أيضاً، فحياتهم ومتعتهم هي فقط ما يعيشه الحاكم الذي يصبح كل شيء في ذلك النوع من النظم.

وعندما رفض الشعب السوري الاستمرار في ظل هكذا نظام مستبعد متعسف صنعه حافظ أسد وورثه لولده بشار، باشر الحاكم عمليات القتل والترحيل والتدمير بشكل منهجي ومخطط، ليستهدف كل من تمرد عليه وكل من يفكر بالتمرد عليه، وعندما فشل في إخضاع الشعب وإعادته لبيت الطاعة، استعان بكل أنواع العصابات والميليشيات ثم الجيوش الأجنبية الطامعة في ثروات الوطن وخيراته التي يستعد بشار لتقديمها لهم كي يحرسوا وجوده في السلطة، ويرفض بالمطلق الاعتراف بأي حق لشعبه بها، فهو من يعطي ولا يقبل أي تعديل لهذا الدستور الذي كتبه هو ليكرس ذلك، فالوطن مزرعة خاصة به وشرعية المواطن وفرصته للحياة تأتي فقط من إرادة الحاكم ومن عطائه وكرمه، حتى لو كانت هذه الحياة من دون كهرباء وخبز ووقود، وكرامة، لا يهم... فليس لأحد أن يسأل عن نوعية الحياة في حين هو مملوك وحياته ذاتها مملوكة للحاكم الذي يحيي ويميت ويرفع ويخفض، بل بالعكس يجب أن تبنى حياة المواطن على تقديم القرابين والصوم والتقشف تبركاً بالحاكم الذي خلع الإله واستلم سلطاته.

هكذا كرس حفل القسم بكل طقوسه وشكلياته التي تعمدها بشار وبالغ بها، هذه الحالة التي يختص بها نظام الاستبداد والقهر والاستعباد في سورية الذي يختصر الدولة والوطن بشخص الحاكم ويتماها به، فقصر الحاكم هو قصر الشعب، الذي عليه أن يسكن في بيوت الصفيح أو مخيمات اللجوء، ومتعة الشعب هي في تمتع الحاكم وتلبية نزواته، وقوة الوطن تأتي فقط من قدرة الحاكم على إذلال الشعب وإخضاعه، لقد أعلن النظام منذ بداية الثورة عليه شعاره الوحيد (الأسد أو نحرق البلد) فغريزة البقاء التي تحرك السلطة العصابة هي التي حركت سلوكها ووجهت أعمالها وهذا بكل أسف كان يحقق مصالح معظم النظم الحاكمة في الدول الإقليمية والنافذة، لذلك كان بقاء النظام وانتصاره بعد عشر سنوات من القتل والتهجير، هو النتيجة التي تخيم على الشعب المسكين الذي توزع بين قتيل ومشوه ومشرد، ولكنه مع ذلك أقسم بالدم والدموع والعرق، على خلع قيود العبودية والعيش الحر الكريم... رغم أنف المستبدين والطغاة والمستعمرين والمحتلين ...